ظاهرة الفساد: الآثار الاقتصادية... التداعيات الاجتماعية وإستراتيجيات مكافحته

د.ليلى عاشور الخزرجي / كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين

المستخلص

برزت ظاهرة الفساد في المجتمعات منذ أقدم العصور، وهي ظاهرة لا تقتصر على شعب دون أخر، أو دولة أو ثقافةدون أخرى، إلا أنها تختلف من حيث الحجم بين مجتمع وأخر. وبالرغم من وجود الفساد في معظم المجتمعات ، إلا أن البيئة التي ترافق بعض أنواع الأنظمة السياسية ، كالأنظمة الاستبدادية والدكتاتورية تشجع على نمو ظاهرة الفساد وانتشارها في المجتمع . بينما يقل حجم هذه الظاهرة في الأنظمة الديمقراطية التي تقوم على أسس احترام حقوق الإنسان وحرياته العامة والشفافية والمسائلة وسيادة القانون.

يتناول هذا البحث ظاهرة الفساد ، وتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية والتي تؤثر على خطط التنمية في مختلف المجتمعات وذلك من خلال ثلاثة مباحث . تناول المبحث الأول: الإطار العام لظاهرة الفساد . وتطرق الثاني إلى النتائج الاقتصادية والتداعيات الاجتماعية . واستعرض المبحث الثالث الجهود الدولية لمكافحة الفساد واستراتيجيات مواجهته ، إضافة إلى الخاتمة .

The Phenomenon of Corruption The Economic Effects ... Social Implications And Treatment Strategies

Abstract

Since ancient times, the phenomenon of corruption in societies was appeared. The corruption in societies not limited to people without the other, or country or culture without the other, It's vary in size between the community and another. In spite of the presence of corruption in most societies, however, that the environment is associated with some types of political regimes, authoritarianism and dictatorship Regimes encourages the emergence and spread of the phenomenon of corruption in society. While, this corruption was decreased in democratic regimes that basis in the foundations of respect for human rights and public freedoms, transparency and accountability and the rule of law. This research deals

with the phenomenon of corruption, economic and social impacts that affect the development plans in various communities through three sections. The first section dealt with the general framework of the phenomenon of corruption. He touched on the second section dealt with to the economic and social implications. The third section reviewed the international efforts to combat corruption and confrontation strategies, in addition to the end.

المقدمة:

يُعّد الفساد ظاهرة ملازمة للحضارة البشرية ، وجزءاً لا يتجزأ من الصراعات الاجتماعية والسياسية عبر التاريخ ، فما قامت ثورة أو سقطت أنظمة وانهارت أمم ، إلا وكان الفساد عنصراً فعالاً في تحقيق ذلك ، وبالتالي لا يخلو منها أي مجتمع مهما بلغ هذا المجتمع من مراحل النمو والتطور، ويتخذ الحديث عن الفساد مسارات عديدة تتناسب مع ثقافة الشعوب وطبيعة حضارتها وهويتها السياسية والاقتصادية ، لكن أيا كانت مظاهر الفساد ، فأنها تعبر عن تدني معايير الأخلاق المتعارف عليها في كل مجتمع ، ويمثل الفساد الداء العضال الذي تعاني منه المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء ، وعائقاً أمام تقدمها و تهديداً لمستقبلها لما له من خطر على الأمن الاجتماعي والنمو الاقتصادي ، ومن هنا حازت هذه الظاهرة على اهتمام كل الدول وتعالت النداءات إلى إدانتها والحد من انتشارها ووضع الصيغ الملائمة لتحجيم دورها .

وقد وصل الفساد منذ تسعينيات القرن العشرين إلى درجات غير مسبوقة في جميع أنحاء العالم لذلك تزايد الوعي بضرورة مكافحتهِ ، وبيّنت الأبحاث التي نشرت من قبل المؤسسات الدولية المتخصصة دورهِ في إعاقة النمو وتخريب التنمية على المستوى الاقتصادي، وانعكاس ذلك على الوضع الاجتماعي في أي بلد يعاني تلك الآفة الخطيرة كما بيّنت الكلفة الباهظة التي يتطلبها القضاء على الفساد.

أن مكافحة الفساد تستدعي تحديداً لهذا المفهوم وبياناً لأسباب انتشارهِ في المجتمع، وتوضيح أبرز صورهِ وأشكالهِ، والآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليه، وسبل مكافحتهِ، وبلورة رأي عام مضاد له وبناء إرادة سياسية لمواجهتهِ، وتبني إستراتيجيات لذلك تتناسب وطبيعة كل مجتمع.

أهمية البحث : يمثل الفساد أحد أهم الموضوعات المطروحة على الساحة الدولية ، كونه يشكل أخطاراً جمة على استقرار المجتمعات وأمنها ، ويقوض مؤسساتها الاقتصادية وأنظمتها المالية وبنياتها السياسية وينعكس الفساد سلباً على القيم الأخلاقية والعدالة والمساواة وسيادة القانون ، مما يؤدي إلى زعزعة الثقة العامة وإعاقة خطط وبرامج التنمية المستدامة ، كونه أحد الجرائم الاقتصادية المنظمة العابرة للوطنية .

مشكلة البحث : تكمن مشكلة البحث في خطورة ظاهرة الفساد وتناميها ، فقد نتج عن أتساع دائرة الفساد وعالميتهِ عواقب وخيمة ،أعاقت في البلدان النامية ، بشكل أو بأخر خطط التنمية الاقتصادية عن تحقيق غاياتها وعرقلت جهود ا لاستثمار فيها ، وأساءت إلى الإصلاحات المعززة للديمقراطية،ولهذه العواقب أثاراً تضاعف معاناة المواطنين وتؤدي إلى زعزعة الاستقرار والأمن في هذه الدول ، وتقوض القيم الديمقراطية والأخلاقية،وتعرض التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي على مستوى العالم لأخطار قد يع جز عن مواجهتها إذا ترسخت قوى الفساد وتجاوزت حدود السيطرة .

فرضية البحث : يستند البحث إلى فرضية مفادها : أن الفساد يعكس متوالية سلبية . قوامها كلما تزايدت ظاهرة الفساد أدت إلى تداعيات سلبية على الميادين الاقتصادية والاجتماعية في أي دولة من دول العالم .

هدف البحث : يهدف البحث إلى تسليط الضوء على ظاهرة الفساد والذي نقصد بـه الفساد الاقتصادي أو المالي وما يرتبط به من فساد إداري لتداخلهما وترابطهما من خلال الفقرات الآتية:

- دراسة البعد ألتأريخي لظاهرة الفساد
- تعريف ظاهرة الفساد ومستوياته.
- تحديد المبررات التي أدت إلى ظهوره وانتشاره .
- التطرق لنتائج الفساد متمثلة بآثاره الاقتصادية وتداعياته الاجتماعية .
- البحث في الجهود الدولية لمكافحة الفساد مع عرض لأهم إستراتيجيات المكافحة

منهجية البحث : أعتمد البحث في تحليله على المنهج التحليلي المستند إلى البيانات وا لتقارير الاقتصادية المتوفرة عن ظاهرة الفساد والدراسات الصادرة عن جهات مختلفة، وتم الاستعانة بالمنهج ألتأريخي لتتبع البعد ألتأريخي لهذه الظاهرة.

هيكلية البحث : تم تقسم البحث إلى ثلاثة مباحث الأول : تناول الإطار العام لظاهرة الفساد ، والثاني تطرق إلى النتا ئج الاقتصادية والتداعيات الاجتماعية ، وأستعرض الثالث : الجهود الدولية لمواجهة الفساد واستراتيجيات مكافحتهِ ، إضافة إلى الخاتمة.

المبحث الأول : الإطار العام لظاهرة الفساد

المطلب الأول: البعد ألتأريخي لظاهرة الفساد

أن الفساد ظاهرة قديمة وجدت منذ أن قام ت الحياة على الأرض ، ولا تقتصر هذه الظاهرة على شعب واحد أو دولة أو ثقافة واحدة دون الأخرى (١) فقد تمكنت جذورهِ في العديد من المجتمعات على مستوى المعمورة متخذاً لنفسهِ دروباً شتى ومؤدياً إلى آثار تفاوتت نتائجها باختلاف صورهِ وميادينهِ وتباين أحجامهِ ، حتى غدا ظاهرة تثير القلق وتبعث المخاوف ، فقد أتسع مجاله ، حتى أصبح سلوكا ً متسماً بطابع كلي الوجود ، شمولي النطاق محيطاً بالنظم السياسية كافة ديمقراطية أم ديكتاتورية ، وبالنظم الاقتصادية على تنوعهاِ رأسمالية أو موجهة أو مخططة ، ومتغلغلاً في جميع مستويات التنمية (٢) .

أن الفساد ظاهرة قادمة من أعماق التأريخ ، فقد عرف الإنسان الفساد منذ عرف حياة المجتمعات ، والتأريخ قدم لنا ومنذ الأزل نماذج لفاسدين تاجروا بالوظيفة العامة أو الخدمة العامة أو استغلوها من أجل تح قيق كسب شخصي مادي أو معنوي للفاسد أو لغيره ، وهناك بعض الشواهد التاريخية التي خلفتها الحضارات القديمة ففي "أوروك" و"أور نمو" توجد إشارات إلى جرائم الفساد في القوانين المدونة في الألواح السومرية ، كما وجدت وثائق تعود بتاريخها إلى الألف الثالث (ق.م) تبين أن "المحكمة الملكية " آنذاك كانت تنظر في قضايا الفساد ، مثل "استغلال النفوذ، استغلال الوظيفة العامة قبول الرشوة وإنكار العدالة " ، حتى أن قرارات الحكم في جرائم مثل هذه كانت تصل إلى حد الإعدام .

(١) أحمد أبو دية ، الفساد : أسبابه وطرق مكافحته ، ط١، (القدس: منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان ، ٢٠٠٤) ، ص١.

(٢) منير الحمش ، الاقتصاد السياسي : الفساد- الإصلاح - التنمية ، ط١، (دمشق : منشورات اتحاد الكتاب العرب ، ٢٠٠٦) ، ص ١١.

وفي بابل القديمة ، أشار الملك "حمو رابي" في المادة السادسة من شريعته إلى جريمة الرشوة ، حيث شدّد على إحضار طالب الرشوة أمامه ليقاضيه بنفسه مما يدل على اهتمامه الكبير بمكافحةِ آفة الفساد (٣) ، وفي مصر الفرعونية سُجل في البرديات القديمة العديد من حوادث الفساد ، ومنها التواطؤ بين حراس المقابر الفرعونية ولصوص المقابر لسرقة ما بها من قطع وحلي ذهبية.

وقد ورد في أحدى البرديات الفرعونية مقطعاً ينص : " أن البعض يحاول خداع الآلهة ، يذبحون الإوز ويقدمونها للآلهة زاعمين أنها ثيران " ، والتي تؤكد انتشار الفساد إلى حد محاولة خداع الآلهة ذاتها (٤) ، و عثر في أحد المواقع الأثرية السورية على ألواح مسمارية وعند تحليلها كشفت عن قضايا خاصة بالفساد من قبل العاملين في البلاط الملكي الأشوري قبل آلاف السنين وفي حالة مشابهة عثر على لوح من الحضارة الهندية (حوالي ٣٠٠ عام ق.م) كتب عليه العبارة الآتية : " يستحيل على المرء أن لا يذوق عسلاً أو سُماً امتد إليه لسانهِ وعليه فإنه يستحيل أيضاً على من يدير أموال الحكومة أن لا يذوق من ثروة الملك ولو نزراً قليلاً " (٥) .

وربما أول من وضع بصمة في تأريخ الفساد هو الإمبراطور الروماني " كاليجولا " الذي تولى قيادة أكبر إمبراطورية في التأريخ في الفترة من (٣٧ م) إلى (٤١ م) الذي ظل يُعيث في الأرض فساداً إلى أن أغتاله أحد حراسهِ (٦) ، ولم يغفل الإغريق اهتمامهم بمشكلة الفساد فقد حدد"سولون" في تشريعاتهِ التي أطلق عليها قانون "اتيكا " قواعد

---

(٣) عماد صلاح عبد الرزاق ، الفساد والإصلاح - دراسة ، ط١، (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب ،٢٠٠٣) ، ص٧ .

(٤) منير الحمش ، مصدر سابق ، ص ١١.

(٥) عبد اللطيف الرعود ، الفساد السياسي ، مقال منشور في صحيفة الحوار المتمدن ، في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعلى الرابط الآتي : www.ahewar.org

(٦) محمد فتحي عيد ، الجريمة المنظمة والفساد ، أبحاث المؤتمر العربي لمكافحة الفساد ،ج٢ ، (الرياض، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية العربية ، ٢٠٠٣) ، ص٧١٥

لإرشاد موظفي الدولة وضبط عملهم الإداري ، والتي سنها إيماناً منه بتكريس سيادة القانون للحد من مظاهر الفساد التي بدت في ترف الأغنياء وبذخهم (٧) .

وتحدث أفلاطون عن الرشوة قائلاً : إن على خدّمة الأمة أن يقدموا خدماتهم دون تقبل الهدايا ، مقابل ذلك إن من أصعب الأمور أن يَكون المرء له رأيا عن الأمور ثم يلتزم بهذا الرأي ، والطريق المضمون بأكثر ما يكون الذي يمكن للمرء أن يسلكه هو تقديم فروض الطاعة والولاء للقانون الذي يأمرنا بأن لا نقدم خدمات مقابل هدايا " (٨) . وفي الهند ،عدّد رئيس وزراء " ولايتي شندرا غوبتا " الذي كان ينتمي إلى طبقة الكهنوت العليا الهندوسية قبل ٢٣٠٠ عام ، (٤٠) أسلوباً على الأقل من أساليب اختلاس الأموال من الحكومة أما في الصين القديمة ، كان الموظفون يمنحون علاوة أضافية يطلق عليها " يانغ لين " وتعني " تعضيد محاربة الفساد " (٩) . وشخّص " كونفوشيوس " فيلسوف الصين الأول (٥٥١- ٤٧٩ ق.م) ظاهرة الفساد في تعاليمهِ ضمن كتاب (المبادئ الخمسة) ، إذ يرى أن الحكم لا يصلح إلا بالأشخاص الصالحين بقوله " فإذا جعل الحاكم نفسه أسوة حسنة لرعيته فلن يج رؤ أحد على الفساد " ، كما و يشير لأخطار الفساد عندما يتطرق إلى القول " إن تركيز الثروة يؤدي إلى تشتت الشعب " (١٠) .

لقد أضحى تطهير الأرض من الفساد غاية من غايات الرسالات السماوية ودعوة من دعوات الصالحين، فقد حَفلت الكتب السماوية في نصوصها بالعديد من مظاهر الفساد التي أرتكبها الأولون ، ففي عهد المسيحية ، نهى الكتاب المقدس " العهد الجديد" عن ممارسة الفساد بمختلف إشكاله ، وشدّد على إن الرشوة والغش والاحتكار والاكتناز والربا وغيرها من الجرائم التي تستحق عقاب الدنيا والآخرة ، ومن هذه النصوص ما جاء في سفر الخروج : (ولا تأخذوا رشوة ، لان الرشوة تعمي المبصرين وتعوج كلام الأبرار) { خروج : ٣٢/٨ } وجاء في سفر التثنية في القضاء والرشوة :(ولا تحرف القضاء ولا تنظر إلى الوجوه

---

(٧) عماد صلاح عبد الرزاق ، مصدر سابق ، ص٧.

(٨) روبرت كليتجارد ، السيطرة على الفساد ، ترجمة: علي حسين حجاج ، مراجعة فاروق جرار ، ط١ ، (عمان :دار البشير للنشر والتوزيع ،١٩٩٤) ، ص٢٦.

(٩) المصدر السابق ، ص٢٦.

(١٠) عباس جواد كديمي ، الاقتراب من كونفوشيوس ،مقال منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعلى الرابط الآتي :

www.arabic.china.org

ولا تأخذ الرشوة ، لان الرشوة تعمي أعين الحكماء وتعوج كلام الصديقين) {تثنية : ١٩/١٦} .(١١)

وجاء الدين الإسلامي فكان الفساد أول المظاهر السلبية التي عالجها ، عن طريق دستورهِ " القرآن الكريم " ، كلمة الله الأخيرة إلى خلقه (١١) ، نجد نفس الموقف الإلهي بعبارات أخرى تتشابه في مضمونها حول قضية الفساد ، فقد تعددت الآيات القرآنية التي تذكر لفظ الفساد في أكثر من خمسين آية ، والإفساد يشمل الشرور والمعاصي التي تتعلق بحقوق العباد كالقتل ، ويذكر أن الانطباع الأول الذي تبادر عند الملائكة حينما خلق الله آدم وأخبرهم أنه جاعل في الأرض خليفة ، كان استفهاماً استغرابياً عن إنشاء هذا المخلوق الجديد ، بقولهم

{ قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء } (البقرة : الآية ٣٠) (١٢) ، ومعنى ذلك بأن الأرض كانت مكاناً يسوده الاطمئنان والسلام والهدوء لا فساد فيها ولا خراب ولا تجاوز ولا تعدٍ حتى كان هذا المخلوق المكرّم عند الله هو مبدأ الفساد وسفك الدماء والتخريب (١٣) وقوله تعالى {وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد} (البقرة : الآية ٢٠٥) ، والسرقة {ما جئنا لنفسد

---

(١١) الكتاب المقدس (الإنجيل) (سفر الخروج ، وسفر التثنية)

(١٢) القران الكريم: سورة البقرة .

(١٣) حسين جابر عبد الحميد ، الفساد الاقتصادي وآثاره على عملية التنمية في البلدان النامية ، أطروحة دكتوراه ، (بغداد: جامعة بغداد/ كلية الإدارة والاقتصاد ، ٢٠٠٨) ، ١٢ ص

في الأرض وما كنا سارقين } (يوسف : الآية ٧٣) وأكل حقوق اليتامى وأموالهم {وإن تخالطوهم فإخوانكم والله يعلم المفسد من المصلح} (البقرة : الآية ٢٢٠) وتطفيف الكيل والميزان {أوفوا الكيل ولا تكونوا من المخسرين، وزنوا بالقسطاس المستقيم، ولا تبخسوا الناس أشياءهم ولا تعثوا في الأرض مفسدين}، من مؤهلات الإفساد بعد الكفر والنفاق العلو والطغيان (١٤)، والترف المصاحب للغنى {وفرعون ذي الأوتاد الذين طغوا في البلاد، فأكثروا فيها الفساد} (الفجر : الآيات ١٠- ١٢) ،{وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوّاً كَبِيراً} (الإسراء : الآية ٤) ، وتوعد الله المفسدين بالخسران المبين، وسوء العاقبة {وربك أعلم بالمفسدين } (يونس:الآية ٤٠) {فانظر كيف كان عاقبة المفسدين} (الأعراف ١٠٣) ، {إن الله لا يصلح عمل المفسدين} (يونس: الآية ٨١) (١٥) ،أما في العصور التي تلت عصر صدر الإسلام ، فأن ظاهرة الفساد استشرت في العصرين الأموي والعباسي إذ كان المال يبذل في العصر الأموي للجماعات والفرق المعارضة لضمان ولائها للأمويين، ويذكر أيضاً تجلي ظاهرة الفساد في العصور العباسية بشكل واضح ومنتشر عند الطالبين للمناصب الذين ك انوا يسعون لدى القادة الأتراك ونساء القصور للوصول إلى مناصب الوزارة أو أية مناصب أخرى (١٦) .

وفي القرن الرابع عشر، حدد " عبد الرحمن أبن خلدون " في " مقدمتهِ " ، ظواهر فساد أصحاب الدولة و وزرائهم والشرطة ، إذ كتب قائلاً : (إن أساس الفساد هو الولع بالحياة المترفة بين أفراد الجماعة الحاكمة وقد لجأ أفراد الجماعة الحاكمة إلى الممارسات الفاسدة لتغطية النفقات التي يتطلبها الترف) (١٧) وأشار إلى الأحوال الكثيرة التي تختلط فيها التجارة بالإمارة ، إذ يكتسب البعض من خلال المنصب والنفوذ الإداري ، ف ي أعلى مراتب جهاز الدولة أوضاعاً تسمح لهم بالحصول على المغانم المالية وتكوين الثروات السريعة ، وتكون عادة بمثابة "ريع المنصب " (١٨).

---

(١٤) القران الكريم: السور الكريمة : يوسف، يونس،الفجر، الإسراء، الأعراف.

(١٥) علي أحمد ، مفردات الفساد والإفساد في القرآن الكريم ، مقال منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعلى الرابط الآتي : www.nscoyemen.com.

(١٦) عماد صلاح عبد الرزاق ، مصدر سابق ، ص٢٥ .

(١٧) روبرت كليتجارد ، مصدر سابق ، ص٢٦.

(١٨) محمود عبد الفضيل ، مفهوم الفساد ومعاييره ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٣٠٩) ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٤) ، ص٣٤.

لم تكن ظاهرة الفساد حكراً على دول الجنوب والمسلمين ، فالتأريخ غني بأمثلة من دول الشمال تسلط الضوء على الظاهرة ، ففي إنكلترا إبان حكم ملوك (آل ستيوارت) وتحديداً في العام (١٦٦٠م) ، ظهر استخدام آلية (الفساد) للتأثير على أعضاء البرلمان من قبل الملك أو المعارضة ليحقق كل طرف غايتهِ المنشودة وتحقيق مكاسبهِ بضم أصوات أولئك الأعضاء لجانبهِ ، حتى أن البعض يذكر استمرار هذا الأسلوب لمراحل متأخرة من القرن التاسع عشر ، جدير بالذكر أن العديد من المصادر تشير إلى أن الفساد كان منتشراً في إنكلترا وأيرلندا بحيث أن مظهر شراء المناصب أصبح معروفاً في تلك البلاد وخصوصاً في القرن الثامن عشر لتولي وظائف في البحرية والج يش وإشغال أغلب مقاعد البرلمان من قبل أصحاب الأراضي المتنفذين مما أثار حفيظة العديد من رجال المجتمع الإنكليزي التي نجم عنها مهاجمتهم لهذه الأساليب الفاسدة في العام (١٧٨٢م) (١٩) .

وفي الولايات المتحدة الأميركية كانت هناك عوامل كثيرة لها آ ثرها في ازدياد الفساد في هذا البلد ، فللنمو السريع والمجتمع المتحرك الذي يركز على الفردية والنجاح المادي أثر في ذلك ، وخلال عهد الرئيس " كرانت Grant ١٨٦٩-١٨٧٧ م " ، كانت الحكومة الوطنية ، تعاني من فضائح الكمارك والعوائد المالية وحيل الاستيلاء على الأراضي، وبروز فئة من الصناعيين ومهندسي السكك الحديد تستخدم الفساد لتمرير مصالحها فضلاً عن تمرير أعضاء الكونغرس لمصالحهم الخاصة عن طريق المنفذ التشريعي (٢٠) .

إن تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية اللاحق يحدثنا عن الكثير من فضائح الفساد، فهنالك الفضائح الخاصة بالمساهمات المالية في الحملات الانتخابية التي ازدادت إلى الحد الذي جعل الحكومة تحدد الحدود القصوى لتلك المساهمات في العام ١٩٢٥ م ، ثم لتتبعه في العام ١٩٧٢م بقانون يتطلب أن يكشف فيه المرشحون الفيدراليون بصورة كاملة عن عوائد حملاتهم ومصاريفهم في خطوة الهدف منها الحد من هذا السبيل الذي يفضي لازدياد الفساد في ذلك البلد ، ومن الجدير بالذكر أن القانون المذكور تزامن مع فضيحة "ووتر جيت" التي أجبرت آثارها الرئيس " نيكسون " على التخلي عن منصبه كرئيس للإدارة الأميركية بعد كشف النقاب عن قيامه بتجسس سياسي ضد معا رضيه وقيامه بإخفاء مساهمات كبيرة ضخمة وغير شرعية قادمة من شركات وجمعيات عدة كان من المفروض عليه الإفصاح عنها يضاف لهذا أيضاً وفي نطاق

(١٩) عماد صلاح عبد الرزاق ، مصدر سابق ، ص٢٦ .

(٢٠) عماد صلاح عبد الرزاق ، مصدر سابق، ص٢٧ .

فساد القمة في الولايات المتحدة أن "سبيرو اكنيو" (نائب نيكسون) بعيداً عن فضيحة (ووتر جيت) استقال في العام ١٩٧٣ بعد التماس تقدم به بعدم إخضاعه للشهادة بسبب تهمة تهربه من دفع ضريبة الدخل (٢١) .

ومنذ التسعينات من القرن الماضي ، ومع تنامي الدعوة إلى التحرير الاقتصادي والانفتاح والإصلاح الديمقراطي ، أصبح الفساد متغلغل في الدول الغنية والدول الفقيرة على حد سواء (٢٢) ، قابله تزايد الوعي بضرورة مكافحته، والتركيز على إظهار تكاليفهِ الباهظة ، ودورهِ في إعاقة النمو الاقتصادي وتخريب التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، الأمر الذي يعزز الاتجاهات المناهضة للفساد في جميع أنحاء العالم ، وفي العام ١٩٩٢م ، تبنت أغلب المنظمات (الحكومية وغير الحكومية) هذه المسألة ، وأصبحت تبذل بهذا الشأن جهوداً مكثفة لمعالجتها .

المطلب الثاني: مفهوم الفساد وتصنيفاته

أولا: مفهوم الفساد: يعبر عن الفساد من الناحية اللغوية والاصطلاحية بما يأتي:

– الفساد لغة : إن الفساد في معاجمِ اللغة هو من الفعل (فَسد) ضد صَلُحَ و (الفساد) لغةً يعني البطلان فيقال فسد الشيء أي بطُلَ واضمحل (٢٣) ، ويأتي التعبير على معانٍ عدة بحسب موقعه ، ويُعرف الفساد بأنه التلف والعطب والاضطراب والخلل، وهو كل ما يؤدي إلى اللهو واللعب ونحوه (٢٤) ، وابن منظور رأى أن الفساد نقيض الصلاح فَسد ، يفسُد ، فساداً ، وفسوداً فهو فاسد (٢٥) ، فالفساد من فسد ، وفسد الشيء ،يفسُد بضم السين فساداً ، فهو فاسد وفسُد بضم السين أيضاً فهو فسيد ، وافسد ففسد والمفسدة ضد المصلحة (٢٦) وفساد الشيء يعني تلفه وعدم صلاحيته وفاسد القوم : أساء إليهم ففسدوا عليه ، الفساد (مصدر) : اللهو واللعب ، اخذ المال ظلما (٢٧)، وفي القاموس المحيط :

---

(٢١) عماد صلاح عبد الرزاق ، مصدر سابق ، ص٢٦ .

(٢٢) عيد مسعود الجهني، " العدالة تطيح بوزير العدل "، صحيفة الحياة ، العدد (١٦٨٥٠) ، بتاريخ ١٤٣٠/٥/٢٨هـ الموافق ٢٠٠٩/٥/٢٣م ، ص١٣.

(٢٣) المعجم الوجيز ، مجمع اللغة العربية ، ط٢، (مصر: وزارة التربية والتعليم ، ١٩٩٤) ، ص٤٧١.

(٢٤) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية ، ط٤، (مصر : مكتبة الشروق الدولية ، ٢٠٠٤) ، ص٦٨٨.

(٢٥) محمد بن مكرم بن علي ابن منظور، لسان العرب – ابن منظور، ط١، (بيروت : دار صادر،١٩٩٦) ، ص ٢٣٥ .

(٢٦) محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي ، مختار الصحاح ، ط١، (بيروت: عز الدين للطباعة والنشر ، ١٩٨٧) ، ص ٥٠٣ .

(٢٧) المنجد في اللغة والإعلام ، مجمع اللغة العربية ، ط ٣٨ ، (بيروت : دار الشروق ، ٢٠٠٠) ، ص ٥٨٣

فَسَدَ، فَساداً وفُسوداً : ضِدُّ صَلُحَ فهو فاسِدٌ وفَسيدٌ من فَسْدَى، ولم يُسْمَعْ: أنفسد والفَسادُ: أَخْذُ المالِ ظُلْماً والجَدْبُ والمَفْسَدَةُ : ضِدُّ المَصْلَحَةِ و فَسَّدَه تَفْسيداً : أَفْسَدَه ، و تَفاسَدوا : قَطَعوا الأَرْحامَ ، واسْتَفْسَدَ: ضِدُّ اسْتَصْلَحَ (٢٨).

الفساد اصطلاحا : يشتق لفظ الفساد " Corruption " من الفعل اللاتيني " Rumpere " بمعني الكسر آي أن شيئا ما تم كسره ، هذا الشيء قد يكون سلوكا أخلاقياً أو اجتماعيا أو إدارياً ، الفساد (Corruption) اصطلاح له معان عديدة وفي أوسع الصور يمكن القول بأن الفساد يتمثل في سوء استخدام المنصب لغايات شخصية ، ويشمل ذلك الرشوة والابتزاز ، وفي هذه الحالة يدخل في العملية طرفان أو أكثر ، وقد يكون فرديا في حالة الإعمال المحظورة التي يستطيع المسؤول الرسمي القيام بها بمفرده ، ومن بينها الاحتيال ، الاختلاس ، المحسوبية ، استغلال النفوذ (٢٩) . وهناك من يعرفه بأنه خروج عن القانون والنظام (عدم الالتزام بهما) أو استغلال غيابهما من أجل تحقيق مصالح سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية للفرد أو لجماعة معينة، فهو سلوك يخالف الواجبات الرسمية للمنصب العام تطلعاً إلى تحقيق مكاسب خاصة مادية أو معنوية (٣٠).

ويعرف معجم أكسفورد الفساد بأنه "انحراف أو تدمير النزاهة في أداء الوظائف العامة من خلال الرشوة والمحاباة " (٣١) ، وقد يعنى الفساد : التلف إذا أرتبط المعنى بسلعة ما وهو لفظ شامل لكافة النواحي السلبية قي الحياة وقد حضيت ظاهرة الفساد باهتمام المؤسسات الدولية المختلفة والتي قدمت عدة تعاريف كان منها :

تعريف الأمم المتحدة: أن الفساد وفقا لمرشد الأمم المتحدة الخاص بمواجهة الفساد الصادر في العام ٢٠٠١م ((U.N. Anti Corruption Tool Kit ، (يُقصد بالفساد سوء استعمال السلطة العامة للحصول على مكاسب شخصية ويضر بالمصلحة الع امة) (٣٢). يعرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير الفساد بأنه " إساءة استعمال السلطة العامة للكسب الخاص " فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو

---

(٢٨) مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزبادي ، القاموس المحيط ، الجزء الثاني ، ط١، (بيروت :المؤسسة العربية للطباعة والنشر ،١٩٩٤) ص٤٥٢.

(٢٩) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، الفساد :آثاره الاجتماعية والاقتصادية وسبل مكافحته، سلسلة الخلاصات المركزة،العدد(٥) ، (الكويت ،١٩٩٩) ،ص١ .

(٣٠) حسين علي الحمداني ، الفساد الإداري أسباب ونتائج ، صحيفة الحوار المتمدن ، العدد (٢٥٨٢) في ٢٠٠٩/٣/١١ وعلى الرابط الآتي : www.ahewar.org.

(٣١) الموسوعة الحرة (وكيبيديا) ، الفساد ، مقال منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، وعلى الرابط الآتي : ar.wikipedia.org

(٣٢) U.N. Anti Corruption Tool Kit ٢٠٠١ ,

طلب أو ابتزاز لتسهيل عقد أو أجراء طرح لمناقصة عامة ، كما يتم عندما يقوم وكلاء او وسطاء لشركاء او أعمال خاصة بتقديم رشاوى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين ، وتحقيق أرباح خارج إطار القوانيين المرعية ، كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة " (٣٤) .

تعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه " سوء استعمال الوظيفة في القطاع العام من أجل تحقيق مكاسب شخصية " (٣٥) ، وبالرغم من إن تعريف الفساد بهذا الشكل يسلط الضوء على أداء المسؤولين السياسيين وموظفي الدولة والقطاع العام ، دوناً عن فساد الشركات الخاصة ورجال الإعمال ، مما أدى إلى انتقاد هذا التعريف ، فأن فساد المسؤولين والسياسيين عامة ما يحدث في مجال التماس القطاع العام والقطاع الخاص ، كما أنه ينطوي بالضرورة على مشاركة طرفين ، فمثله مثل أي خدمة أو سلعة تتجاذبها قوى العرض والطلب ، والقطاع الخاص عام ة ما يكون الجهة الطالبة بينما يكون جهاز الدولة والقطاع العام هو الجهة العارضة في الكثير من الأحيان والفساد في جزء كبير منه نمط من أنماط التفاعل بين القطاع العام والقطاع الخاص (٣٦) .

وعرف روبرت كليتجارد* الفساد : "انه محاولة شخص ما وضع مصالحه الخاصة ، بصورة محرمة أو غير مشروعة فوق المصلحة العامة أو فوق المثل التي تعهد بخدمتها "(٣٧).

ثانيا: أنواع الفساد

---

(٣٤) محمود عبد الفضيل ، مصدر سابق، ص٣٥.

(٣٥) محي الدين علم الدين، " حول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد " ، مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد (١٨٤٨) ، (القاهرة ،مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ، ٢٠٠٤) ، ص ٤٧.

(٣٦) مؤسسة الأهرام ، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستواتيجية ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، ٢٠٠٥) ، ص٢٤٣.

* الدكتور روبرت كليتجارد Robert Klitgard : هو رئيس جامعة كليرمونت للدراسات العليا بكاليفورنيا، والخبير في مجال التنمية الدولية بالولايات المتحدة الأمريكية ، وهو استشاري لأكثر من ٣٠ دولة في أفريقيا واسيا وأمريكا اللاتينية ومطبوعاته تم ترجمتها لعدة لغات ومجال تخصصه هو: التطوير الإداري ، تكنيك القيادة عالية الأداء ، نظم الإدارة والحكم.

(٣٧) روبرت كليتجارد ، مصدر سابق، ص١١.

إن مفهوم الفساد يشمل : الفساد الصغير " Minor Corruption " : فساد الدرجات الوظيفية الدنيا : وهو الفساد الذي يمارس من فرد واحد دون تنسيق مع الآخرين ، لذا نراه ينتشر بين صغار الموظفين عن طريق استلام رشاوى من الآخرين ، و " الفساد الكبير Gross " Corruption : فساد الدرجات الوظيفية العليا من الموظفين والذي يقوم به كبار المسؤولين والموظفين لتحقيق مصالح مادية أو اجتماعية كبيرة وهو أهم وأشمل وأخطر لتكليفه الد ولة مبالغ ضخمة .

أو يكون حسب الانتشار فساد دولي ، وهذا النوع من الفساد يأخذ مدى واسعاً عالمياً يعبر حدود الدول وحتى القارات ضمن ما يطلق عليها (بالعولمة) بفتح الحدود والمعابر بين البلاد وتحت مظلة ونظام الاقتصاد الحر (٣٨) . ترتبط المؤسسات الاقتصادية للدولة داخل وخارج البلد بالكيان السياسي أو قيادته لتمرير منافع اقتصادية نفعية يصعب الفصل بينهما لهذا يكون هذا الفساد أخطبوطياً يلف كيانات واقتصاديات على مدى واسع ويُعدّ الأخطر نوعاً ، و" فساد محلي " : وهو الذي ينتشر داخل البلد الواحد في منشأتهِ الاقتصا دية وضمن المناصب الصغيرة ومن الذين لا ارتباط لهم خارج الحدود (مع شركات أو كيانات كبرى أو عالمية) وبصورة عامة يقسم الفساد إلى الأشكال الآتية :

١- الفساد المالي والإداري : ويُعّرف بالانحرافات المالية والإدارية والوظيفية أو التنظيمية والمخالفات التي تصد ر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته في منظومة التشريعات واستغلال المناصب المشغولة من قبله والصلاحيات المخولة إليه في الوظائف العامة ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي والرقابي في الدولة ومؤسساتها ، وهو الفساد الذي ينشأ بسبب سوء التخطيط ، وتغليب المصالح الفردية ومحاولة الكسب السريع والإثراء على حساب المصلحة العامة (٣٩) .

٢- الفساد الاقتصادي : هو الحصول على منافع مادية أو إرباح عن طريق إعمال منافية للقيم والقانون وكما يبدو من تسميته، فهو يقتحم الجانب الاقتصادي للدول، إذ يتسلط أصحاب رؤوس الأموال الجشعين على مصادر الحركة التجارية في البلدان وعلى الغذاء بصورة خاصة ، ويتحكمون بتواجده وغيابه من الأسواق ، ولا سيما في الدول التي تكون الحكومات فيها

---

(٣٨) عدنان الصالحي ، الفساد وتهديد منظومة القيم الإنسانية ، مقال منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعلى الرابط الآتي : .

www.balagh.com

(٣٩) محمد الأمين البشري ، الفساد والجريمة المنظمة ، ط١، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، ٢٠٠٧) ، ص٤٧.

ضعيفة ، ويتمثل في : الغش التجاري والصناعي التلاعب بالأسعار من خلال افتعال أزمات في الأسواق ، التهرب الضريبي والكمركي ، وينشأ عن ضعف رقابة الدول والحكومات على الجانب الاقتصادي وعدم وجود سياسية اقتصادية ثابتة ، إضافة إلى وجود الأزمات الاقتصادية المستمرة في تلك الدول وسيطرة جهات أحادية الجانب على السوق (٤٠).

٣- الفساد السياسي : أن هناك علاقة طردية بين الفساد السياسي وارتفاع معدلات الفساد في دوائر الدولة والقطاع العام وتعدد صوره وانتشار الوساطة والمحسوبية من جهة ، وبين النظم السياسية المعتدلة وانخفاض معدلات الفساد حيث الصحافة الحرة وكشف الفساد والمفسدين والمُساءلة من خلال القوانيين الصارمة والدقيقة التي يتم تطبيقها على نحو عادل ومتوازن بين المواطنين كافة (٤١) .

٤- الفساد الأخلاقي : يتمثَّل بمجمل الانحرافات الأخلاقية المتعلقة بالسلوك داخل منظومة التعاملات اليومية وانتهاكه للقوانين الشرعية والأخلاقية التي يدين بها مجتمعه المنتمي إليه، متمثلة بالقيام بإعمال مخلة بالحياء أو التعرض للحريات العامة ويرتبط بذات الفرد وان كان بمجموعه يشكل قاعدة خطرة على الساحة العامة وكثيرا ما ينتشر في الدول التي تعاني من ضعف الثقافة الدينية على الساحتين السياسية والاجتماعية (٤٢) .

٥- الفساد الاجتماعي : ويشغل مساحات من المجتمع ويتم بفعل جماعي تقريبا من بث الإشاعة وإضاعة الحقائق وتشويه الصور وخلط الأوراق وإشاعة الفوضى والتجاوز على القوانين وعدم الالتزام بقواعد السلوك العامة وهو ناتج في أكثر صورة من حالة الجهل التي تشيع في البلدان النامية والفقيرة (٤٣).

المطلب الثالث: أسباب انتشار ظاهرة الفساد

---

(٤٠) عبد الله بن حاسن ، الفساد الاقتصادي ..أنواعه. أسبابه. آثاره وعلاجه ، المؤتمر العلمي الثالث للاقتصاد الإسلامي ، (مكة ، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، ٢٠٠٥) ،ص ١٠.

(٤١) ياسر خالد بركات ، الفساد الإداري.. مفهومه ومظاهره وأسبابه ، مقال منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعلى الرابط الآتي : www.saqifa.net

(٤٢) عدنان الصالحي ، الفساد وتهديد منظومة القيم الإنسانية ، مقال منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعلى الرابط الآتي : .www.balagh.com

(٤٣) صلاح الدين فهمي ، الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، ط١، (الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٩٩٣) ، ص ٤٧ .

على الرغم من تباين أسباب انتشار ظاهرة الفساد ولكن يمكن إجمالها بالاتي (٤٤) :

١- ضعف موارد الدولة وانخفاض الرواتب والأجور في الدول النامية يؤدي إلى تفشي الفساد خاصة بين موظفي الدولة وكبار المسئولين في الدول النامية ، وتشير هيئة الشفافية الدولية إلى إن الفقر وضعف الرواتب عادة ما يرتبطان بممارسات الفساد الصغير، أو فساد صغار الموظفين ،أما ممارسات الفساد الكبير فيصعب الربط بينها وبين الفقر وضعف الرواتب إذ إن القائمين عليها عادة ما يكونون من السياسيين وكبار المسؤولين وفي معظم الأحيان يكون الجشع وليس الحاجة هو الحافز على حالات الفساد الكبير والتي كثيرا ما تضر المجتمع والاقتصاد أكثر من ممارسات الفساد الصغير .

٢- إن حالة عدم الاستقرار وطرح أصول ضخمة للبيع هي السبب في تفشي الفساد في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية إذ إن عملية بيع أصول الدولة إلى القطاع الخاص توفر حوافز للفساد ، فبيع شركات القطاع العام تمثل فرصة للانحراف الوظيفي والتربح غير المشروع .

٣- عانت المجتمعات الانتقالية من ظاهرة تفشى الفساد بسبب غياب الرؤ ية وتداخل القضايا وازدواج النظرة أحياناً فالدول التي لم تحسم أمرها وقبلت لنظامها الاقتصادي أن يتأرجح بين التخطيط المركزي وبين آليات السوق الحر ضرب فيها الفساد بشدة أدواتها الإدارية خصوصاً في نظاميها الضريبي والكمركي وليس ذلك أمراً غريباً ، لأنه لا يمكن أن نتحدث عن اقتصاد حر مع استخدام ذات الأدوات بل والآليات التي جرى استخدامها في ظل الاقتصاد المركزي المخطط ، إذ تكثر في هذه الحالة الثغرات وتتعدد الفجوات ويتسلل الفساد إلى المجتمعات كذلك فإن التحول الاجتماعي يحمل معه منظومة من القيم تختلف من واقع إلى واقع حيث تسود ثقافة ترتبط بطبيعة النظام السياسي ونوعية النشاط الاقتصادي ، ففي النظم الشمولية تنتشر قيم المحسوبية والتسيب واللامبالاة (٤٥). كما ولا يمكن إهمال العوامل الاقتصادية فانخفاض مستوى المعيشة وضعف نصيب الفرد القومي والتضخم وغلاء الحاجات الضرورية للمعي شة وارتفاع رسوم الخدمات والأزمات الاقتصادية وتعقد الحياة وضغطها يعد سبباً من أسباب الفساد فعندما لا يكون دخل الموظف متعادلاً مع أسعار احتياجاته الضرورية من سكن وغذاء وكساء ودواء ، أن كل ذلك يمثل مناخاً ملائماً وأرضاً خصبة لنمو الفساد ودافعاً لانتشار الرشو ة

---

(٤٤) تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية ، مصدر سابق، ص٢٣٦.

(45) Moustafa Elfky , Administration & Financial Corruption Between Policies & Procedure , Reform Journal, Issue No.9, 2003,p.1

والاختلاسات ويفتح المجال للغش في المعاملات التجارية والتهرب من دفع الضريبة والتهريب والمتاجرة في المحظورات كالمخدرات (٤٦) .

٤-تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية : تتدخل الدولة في الاقتصاد لترسم إطاراً للنشاط الاقتصادي والاجتماعي فتحدد الحقوق العينية والحقوق الشخصية ، وتوفر الحماية عن طريق الشرطة والدفاع ، وقد تصحح الدولة أختلالات السوق وتوفر الخدمات العامة التي لا توفرها الأسواق الخاصة ، وقد تضمن المساواة في فرص التعليم والصحة وتحد من المخاطر بتوفير المعاشات التقاعدية والتعويضات عن البطالة والتأمين على العجز ، غير أن الدولة يمكن إن تكون أداة قمعية ، فتحد من سلوك الأفراد والجماعات بما يزيد عن الحد اللازم لتحقيق الأهداف العامة ، وسواءاً أذا كانت الدولة طوعية أو قمعية في تيسير شؤونها ، فأنها تدير توزيع المنافع وفرض الأعباء ، ويشرف على توزيع المنافع والأعباء عموماً مأمورون يتمتعون بسلطة تقديرية ، وقد يرغب بعض الأفراد والشركات في الحصول على معاملة تفضيلية ويسعون إلى رشوة هؤلاء المأمورين ، و يعد هذا أحد أهم الأسباب الرئيسة لظهور الفساد ، ذلك لان الأفراد بطبيعتهم يميلون إلى منح الرشوة للمسؤولين لتخطي القواعد والنظم والإجراءات العامة ، كما يخفق المسؤولون أحيانا في رفض تلك الرشاوى (٤٧).

٥-انخفاض مستويات الأجور في القطاع الحكومي مقارنة بالقطاع الخاص ، حينئذ يقبل الموظفون تقاضي الرشوة لتحقيق التوازن مع الإنفاق الخاص ، ولاسيما عندما يكون احتمال الوقوع في قبضة العدالة منخفضاً ولذا فأن هناك من يرى إن علاج الفساد يتم برفع مستويات الأجور في القطاع الحكومي (٤٨) .

٦- ضعف الإرادة لدى القيادة السياسية لمكافحة الفساد : وذلك بعدم اتخاذ أية إجراءات وقائية أو عقابية جادة بحق عناصر الفساد بسبب انغماسها نفسها أو بعض أطرافها في الفساد ، ولأنها في

---

(٤٦) بابكر عبد الله الشيخ ، العولمة والفساد ، أبحاث المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد ، الطبعة الأولى ، الجزء الثاني ،(الرياض ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ،٢٠٠٣) ، ص ٤٦٠ .

(٤٧) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،الفساد والحكم الرشيد ، شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم، مكتب السياسات الإنمائية،نيويورك،١٩٩٧، ص١١.

(٤٨) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، الفساد : آثاره الاجتماعية والاقتصادية وسبل مكافحته ، سلسلة الخلاصات المركزة ، الإصدار (٥) ، (الكويت ، ١٩٩٩) ، ص٢ .

هذا الحال تعطي الأسوة والمثل لباقي مسؤولي الدولة ، وبالطبع لا يتوقع إن يفعل الموظفون الحكوميون ما لا يفعله رؤساؤهم (٤٩).

٧- سيادة بعض القوانيين والصلاحيات التي تمنح مسؤوليات وصلاحيات مباشرة لموظفي القطاع العام لإقرار منح بعض الخدمات العامة أو سن قوانيين وتشريعات معينة ، خاصة فيما يتعلق بإعطاء التراخيص ومختلف الوثائق الرسمية (٥٠).

٨-عدم وضوح النظام الضريبي وعدم كفاية شفافية القوانيين والإجراءات الضريبية : إضافة إلى إعطاء صلاحيات كبيرة لمحصلي الضرائب مع غياب الرقابة ، ففساد موظفي إدارتي الضرائب والكمارك والتهرب الضريبي وتنظيم محاسبة غير موثقة ومغشوشة أدت كلها إلى ضياع الإيرادات الضريبية ، وفي هذا المجال اضطرت بعض حكومات أمريكا الجنوبية إلى إلغاء أجهزة التحصيل القائمة واستبدالها بأخرى جديدة نظراً لانتشار الفساد في هذه الدوائر، كما اتبعت غانا نهجاً مستقلاً في إصلاح الضرائب والرسوم الكمركية بإنشاء إدارة وطنية جديدة للضرائب(٥١) .

٩-الفقر : لا شك أن الفقر يمكن أن يقود للفساد كما انه يمكن أن يعمق ويرسخ الفساد في المجتمع ، لكن لا بد من أن نفرق بين فساد الفقراء أو ذوي الد خل المحدود وفساد الأغنياء ذوى الثروة والسلطة الذين يمارسون الفساد الذي يدمر موارد الدول ، وبالرغم من ذلك فهو فساد لا يراه المواطنون العاديون في حياتهم اليومية بالرغم من انه يتسبب في فقرهم وإفقارهم ، أن تحديد الفقر كسبب للفساد يعنى معادلة الفقر بالفساد ، وهذا خطأً يقف حائلاً أمام محاربة فساد الأغنياء وأهل الثروة والسلطة التي يوظفونها في ممارسة الفساد (٥٢).

١٠-عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية في النظام السياسي وطغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية وهو ما يؤدي إلى الإخلال بمبدأ

---

(٤٩) عبير مصلح، النزهة الشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد ، (القدس: منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة- أمان ،٢٠٠٦) ، ص٥٨.

(٥٠) بوريس ملنيكوف ، إرشادات عملية لمكافحة الفساد ، دراسة منشورة في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعلى الرابط الآتي :www.cipe.org

(٥١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،الفساد والحكم الرشيد ، مصدر سابق ، ص٢٧.

(٥٢) عبد الرحيم بلال ، مفهوم وأنواع الفساد ومجالاته ، مقال منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعلى الرابط الآتي :
www.alsahafa.info

الرقابة المتبادلة كما أن ضعف الجهاز القضائي وغياب استقلاليته ونزاهته يعتبر سبباً مشجعاً على الفساد ضعف أجهزة الرقابة في الدولة وعدم استقلاليتها (٥٣).

المبحث الثاني

نتائج الفساد واستراتيجيات مكافحته

المطلب الأول : النتائج الاقتصادية والتداعيات الاجتماعية لظاهرة الفساد

يقدر حجم الخسائر التي تلحق بالاقتصاد العالمي نتيجة انتشار الفساد بأشكاله المختلفة بأكثر من (٤٠٠) مليار دولار سنويا ، وذلك حسب تقارير منظمة الشفافية الدولية ، والتي أوضحت أن هذه الظاهرة أصبحت تهدد جميع أ شكال التطور التي يشهده الاقتصاد العالمي ، وتؤثر سلباً في مسيرة الدول الاقتصادية وسعيها لتحقيق أعلى معدلات النمو وينتج عنه آثاراً سياسية واقتصادية في غاية الخطورة، منها الانخفاض في مستوى الأداء الحكومي ويشيع أجواء من عدم الثقة ، وينشر الإحساس بالظلم ، لئما يؤدي إلى تقويض الشرعية السياسية للدولة ويترافق الفساد مع تشوهات يوجدها المسؤولون أنفسهم ، من أجل الحصول على "ريع" الفساد، الذي يؤدي إلى الأضرار بالنمو الاقتصادي وبالتنمية الاجتماعية ، ويتبدى كل ذلك في العقود التي تجريها الدولة مع الشركات والمقاولين، والتي تحمل في طياتها كل ألاعيب الغش، وتتجسد النتيجة السياسية الأولى للفساد بالتسبب في إضعاف الدولة وهيبتها وعند ذاك تتهاوى الرقابة والمتابعة ، وينتشر الفساد (٥٤).

أما الحكم على مدى قوة أو ضعف الدولة فيمكن ملاحظته من خلال الغموض أو الشفافية في معاملات الدولة الاقتصادية، وفي مدى إتباع الإجراءات والنظم الموضوعة في التعيينات ، وفي قصور أو فاعلية أجهزة الرقابة ، كما أن عمليات الخصخصة، التي جرت في كثير من بلدان العالم ، أدت إلى ظهور نوع جديد من الفساد هو التوجه لبيع أملاك الدولة بواسطة المسؤولين الحكوميين لتحقيق المصالح الشخصية ، ويقع هذا النوع من الفساد في فئة " الفساد الكبير" الذي يخالف القانون والذي يحدث عادة في بلاد لا تحترم قوانينها ويؤدي ذلك إلى تسرب الفساد إلى القضاء المؤتمن عادة على إحقاق الحقوق وضمان العدالة وما يجب تأكيده هو

---

(٥٣)) عبير مصلح ،مصدر سابق، ص٥٩.

(٥٤) عمر كوش ، الفقـر والفسـاد في العالـم العـربي ، مقال منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعلى الرابط الآتي :

www.akhbaralyom.net

إن انتشار الفساد يؤثر بشكل سلبي على الاقتصاد والمجتمع وفي العديد من الاتجاهات والتي نوجزها على النحو الآتي :

أولا: النتائج الاقتصادية لظاهرة الفساد

١- أثر الفساد على الاستثمار : في إطار التحليل الكلي لآثر الفساد على الكفاءة والاستثمار والنمو ، يلاحظ إن الفساد يضعف النمو الاقتصادي ، إذ يخفض حوافز الاستثمار ، سواء بالنسبة لمنظمي المشروعات المحلية أو الأجنبية فالرشوة التي تدفع للموظف أو المسؤول الحكومي سوف تضاف إلى أجمالي التكلفة للمشروع مما يعني زيادة في التكاليف يتحملها الاقتصاد المحلي ، وسيفسح المجال لمنفذي المشروع بالتلاعب بالمواصفات مما ينعكس سلباً على جودة البنية الأساسية والخدمة العامة ، ويخفض إيرادات الضرائب ويدفع بالموظفين الأكفاء للتورط في السعي إلى الربح بدلاً من المشاركة في الأنشطة الإنتاجية ، الأمر الذي يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد والتأثير سلباً على الكفاءة الإنتاجية والتوزيعية داخل الاقتصاد الوطني (٥٥).

كما يعمل الفساد على تشويه عناصر النفقات الحكومية ، حيث يبدد المسؤولون الحكوميون والسياسيون المرتشون موارد عامة أكثر على البنود التي يسهل ابتزاز رشاوى كبيرة منها م ع الاحتفاظ بسريتها ، من ذلك على سبيل المثال : الأصناف التي يتم أنتاجها في أسواق درجة المنافسة فيها منخفضة ، والبنود التي يصعب مراقبة قيمتها لذلك يتجه المسؤولون الحكوميون المرتشون إلى الأنفاق على شراء المعدات والتجهيزات العسكرية وخاصة الطائرات المدنية وال حربية المقاتلة وعلى مشروعات الاستثمار واسعة النطاق أكثر مما ينفقون على الكتب الدراسية ومرتبات المدرسين وزيادة أجور العاملين (٥٦) .

ويؤثر الفساد على عائد المشروعات العامة ومعدل العائد على مشروعات البنية الأساسية القائمة ويؤثر سلباً أيضاً على المو اد الضرورية لأوجه الأنفاق الجاري الأخرى ، المهمة لعملية التنمية مثل التشغيل والصيانة ، حيث يؤدي تقليص الأنفاق على تشغيل وصيانة البنية الأساسية

---

(٥٥) polo Mauro , Corruption :Causes, Consequences ,&Agenda for Further Research ,Finance &Development ,1998,p.12.

(٥٦) Mauro ،Ibid.p.13

إلى تأثير على الأخيرة وتزايد الحاجة إلى أعادة بنائها مع ما ينطوي عليه ذلك من تغذية علاقات الفساد المرتبطة بتلك المشروعات (٥٧).

٢- أثر الفساد على النمو الاقتصادي : طبقاً للنظرية الاقتصادية التقليدية فإن الفساد يعوق النمو الاقتصادي من خلال استخلاص الريع " الاستئثار بالفائض الاقتصادي " مما يؤثر سلباً على هذا النمو سواء بالنسبة لمنظمي المشروعات المحلية ، لي س هذا فحسب ، وإنما الفساد يثبط أيضاً الاستثمار الأجنبي ويخفض الموارد المتاحة للهياكل الأساسية للعملية الإنتاجية والخدمات العامة وبرامج محاربة الفقر كما يسبب الفساد أعاقة للمؤسسات السياسية من خلال إضعاف شرعيتها وإمكانية محاسبة الحكومات.

كما أن الفساد من أول العقبات التي تواجه التنمية المستدامة ، ومعوق أول لتخفيض الفقر والأداء الحكومي الجيد ويؤثر على الناس الفقراء بطريقة مباشرة تماماً من خلال سوء تخصيص الموارد العامة (ولاسيما المستمدة من المساعدات الخارجية) والذي يمارسه المسئولون المحليون الفاسدون ، ولهذه الأسباب فإن مانحي المساعدات يركزون بدرجة متزايدة على الفساد وأثره على التنمية ويدركون الحاجة إلى ابتكار برامج لمساعدة الحكومات في القضاء على الفساد (٥٨).

وهناك من يرى عكس ذلك ، فالفساد في نظرهم يحسّن الرفاهية الاقتصادية ويحسّن الكفاءة الاقتصادية من خلال التغلب على العقبات البيروقراطية المختلفة (٥٩)، وفي بعض التحليلات (على خلاف النظرية التقليدية) هناك رأي يقرر أن الفساد يمكن فعلاً أن يدفع النمو الاقتصادي " أو على الأقل لا يعيقه) من خلال تسهيل الاستثمار الداخلي أو تحقيق ريع مرتفع من خلال المعاملة الضريبية ومن ناحية أخرى فإن التحليل المقارن حديثاً المبنى على الدراسات يشير إلى علاقة عكسية بين الفساد والاستثمار مما يكون له آثاراً سلبية على النمو الاقتصادي (٦٠).

---

(٥٧) زياد عربية ، الفساد : إشكاله-أسبابه- آثاره –مكافحته واستراتيجيات الحد من تناميه ، مجلة دراسات إستراتيجية ، العدد (١٦)،(سوريا، جامعة دمشق ،٢٠٠٥) ، ص ٧ .

(٥٨) رشاد حسن خليل ، الفساد في النشاط الاقتصادي (صوره وآثاره وعلاجه) ، بحث القي في المؤتمر العلمي الثالث للاقتصاد الإسلامي ، (مكة، جامعة أم القرى ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ،٢٠٠٥) ، ص ١٢.

(٥٩) المرسي السيد حجازي ، مصدر سابق ، ص٢٥ .

(٦٠) عبد الله بن حاسن ، مصدر سابق ، ص١٥.

٣- أثر الفساد على القطاع الضريبي: يترتب على الفساد في مجال القطاع الضريبي أثاراً خطيرة ، يمكن أن نشير إلى بعضها ، عندما يكون هناك فساد في القطاع الضريبي فإن هذا يدفع البعض إلى تقديم إقرارات ضريبية تظهر وعاءاً ضريبياً غير حقيقي لهؤلاء الأفراد و يتمكنون وبطريقة زائفة من إظهار مقدرة منخفضة مقارنة بمقدرتهم الحقيقية في حين لا يستطيع الممولون الأمناء من تخفيض هذه المقدرة بنفس الطريقة ، فإذا ُعومل الاثنان ، من يقدم إقرارات صحيحة ذات مقدرة حقيقية على الدفع ، ومن يقدم إقرارات مزيفة لا تعكس مقدرته الحقيقية على الدفع معاملة ضريبية واحدة فإن هذا يعني إخلال الفساد بمبدأ العدالة الأفقية ، التي تقوم على أساس معاملة ضريبية متماثلة للأفراد ذوي القدرة المتساوية على الدفع ، ومن جانب آخر فإن هذا يعد إخلالاً بمبدأ العدالة الرأسية التي تقتضي معاملة ضريبية مختلفة للأفراد ذوي القدرة المختلفة على الدفع ، مما يترتب عليه في النهاية إخلال الفساد بمبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع الأعباء العامة (٦١).

ويترتب على الممارسات الفاسدة في القطاع الضريبي مقدرة زائفة على الدفع للأفراد المنهمكين في هذه الممارسات ، مما ينجم عن ذلك انتشارها على نطاق واسع انخفاض زائف في الطاقة الضريبية للمجتمع ككل فإذا كان صانع السياسة المالية سيضع حجم الإيرادات الحكومية ، ويخطط الحجم الإنفاق الحكومي على أساس الطاقة الضريبية الزائفة ، فإن السياسة الاقتصادية لن تستطيع تحقيق ما ينشده المجتمع من أهداف مختلفة، سواءاً ما يتعلق منها بتحقيق النمو الاقتصادي ، أو تمويل الإنفاق العام ، أو تمويل الخدمات الاجتماعية العامة أو الجديرة بالإشباع التي لم يتم إشباعها بالقدر المرغوب اجتماعياً. وأمام هذا الوضع تجد الدولة نفسها مضطرة إلى التخلي عن بعض الأهداف التي وعدت المجتمع بإشباعها له (٦٢).

٤- أثر الفساد على الإنفاق الحكومي : يترتب على الفساد في القطاع الحكومي آثار على تخصيص النفقات العامة مما يؤدي إلى تحقيق أدنى نفع ممكن من هذا الإنفاق ، وعليه يترتب سوء تخصيص موارد المجتمع العامة ،لأنها سوف تتجه نحو أوجه الإنفاق التي لا تحظى بأولوية الإنفاق العام من وجهة نظر المجتمع ، وفي مقابل ذلك سيتم إغفال الكثير من الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الهامة ، كالإنفاق على القطاع الزراعي والصناعي ، أو الإنفاق على

---

(٦١) Cheryl .W .Gray, Corruption & Development ,Finance & Development ,IMF,March1998,p.7.

(٦٢) بوريس يجوفيتش ، أراء في الفساد .. الأسباب والنتائج ، مجلة الإصلاح الاقتصادي ، العدد(١٣) ، مركز المشروعات الدولية ،واشنطن ،٢٠٠٥ ، ص١٩.

تحسين مستوى المناطق النائية ، كما أن تنفيذ المشروعات العامة والمناقصات ستتميز بدرجة عالية من التميز وعليه سيتم استيراد المواد الخام ومواد البناء والآلات ونموها ، من بلاد أجنبية معينة ، في حين قد لا تكون هذه السلع المستوردة من هذه البلاد جيدة أو رخيصة مقارنة بغيرها من المصادر المتاحة ، كما أن المناقصات والمشروعات الهامة سترسو على شركات معينة مملوكة لأصحاب النفوذ والجاه في المجتمع (٦٣).

١ -الفساد وسوق الصرف الأجنبي : تقوم الدول بتحديد سعر لعملاتها الوطنية مقابل العملات الأجنبية الأخرى وتحاول أن يتسم هذا السعر بالثبات النسبي على الأقل لفترة معينة ، حتى تتمكن من أجراء الإصلاحات الاقتصادية المعينة التي ترغب في تحقيقها، ولكن الممارسات الفاسدة في سوق الصرف الأجنبي يترتب عليها انقسام هذا السوق إلى :-

أ- سوق رسمي يسوده السعر الرسمي للصرف الأجنبي، ويتميز بندرة في الصرف الأجنبي مقارناً بالطلب.

ب- سوق غير رسمي يسوده سعر غير رسمي للصرف أعلى من السعر الرسمي ويتميز بالحركة والنشاط في شراء العرض المتاح من النقد الأجنبي ، وتوجيه هذا النقد إما إلى تمويل أنشطة غير مخططة ، أو تمويل أنشطة غير مرغوب فيها من وجهة نظر المجتمع كتمويل تجارة المخدرات أو إلى السلع المهربة أو إلى الكماليات المستوردة من الخارج مما يفضى في النهاية إلى زيادة عجز ميزان المدفوعات، وربما عدم قدرة الدولة على سداد ديونها ولجوئها إلى الاقتراض من الخارج وهذا مما يجعلها تعيش في دوامة من القروض وما لذلك من آثار سيئة على الاقتصاد.

ثانيا : التداعيات الاجتماعية لظاهرة الفساد : لا يمكن إن نقتصر في النظر إلى الفساد باعتباره مسألة لها أبعاداً اقتصاديه سلبية فقط ، وإنما يجب إن ننظر إلى الشق الاجتماعي ، كما وأن الآثار الاقتصادية لابد وأن تنعكس سلبياً على الواقع الاجتماعي لوجود ترابط وثيق بين الجانبين ، ففضلاً عن تأثير الفساد في القضاء على هيبة وسيادة القانون، فأنه يؤدي إلى انهيار شديد في البيئة الاجتماعية والثقافية ويؤثر على أساليب التعامل والحياة بشكل يهدد النسيج الأخلاقي للمجتمع الذي تسوده المظالم وتنعدم فيه السلوكيات القويمة والتفاوت الكبير في توزيع الدخول

(٦٣) المرسي السيد حجازي ، مصدر سابق ، ص٢٨.

الذي ينجم عنه تفاوت طبقي كبير يؤدي إلى اختلال التركيبة الاجتماعية (٦٤) ، ولعل أهم التداعيات الاجتماعية التي نجمت عن حالات الفساد تتلخص بالآتي :

انتشار الفساد في مجال التعليم : رغم أهمية التعليم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ورفاهية الإنسان في كافة المجتمعات ، تشير التقارير إلى اكتشاف بؤر للفساد في هذا الميدان الحيوي ، فالفساد عندما يقترن بالجريمة المنظمة توفر له الأ خيرة الخبرة الإجرامية والمعلومات الاقتصادية وتكشف له نقاط الضعف في حركة الأموال ولاشك إن ميدان التعليم من أكثر المجالات التي تسخر لها الأموال العامة كونه من أهم الاستثمارات ، ومن أكثرها تفرعاً وتشتتاً ، مما يجعل من الصعب التحكم والرقابة على مصروفاتها ، ويأخذ الفساد في مجال التعليم أشكالا وصوراً عديدة ابتداءاً من الرشاوى التي تدفع للحصول على مقاعد في المدارس والجامعات الحكومية ومروراً بمبيعات الأدوات الرسمية وإنشاء المدارس وتأسيسها وشراء أجهزة المختبرات وانتهاء باختيار المعلمين غير المؤهلين والاتجار بالشهاد ات المدرسية والدرجات العلمية ، فالفساد هنا تتضاعف خسائره المالية والاجتماعية حيث تتسرب الأموال العامة المرصودة للتعليم إلى جيوب المفسدين ، وفي الوقت نفسه تقوم المؤسسات التعليمية بتغذية المجتمع بمخرجات تعليمية متدنية تكون وبالاً على المجتمع (٦٥).

وفي دراسة نفذت في العام ٢٠٠٥ على (١٠) دولا، منها :الأرجنتين ، البوسنة والهرسك ، البرازيل ، النيبال النيجر، وسيراليون، تبين أن هناك ممارسات فساد منظم في نفقات المدارس والجامعات امتدت لأكثر من عقدين من الزمان وأفقدت الآلاف من أبناء تلك الدول فرص التعليم ، كما قللت تلك الممارسات من جودة مخرجات التعليم مما انعكس سلبا على خطط التنمية ، وأكدت الدراسة أن المكسيكيين يدفعون رشاوى تقدر بنحو (٣٠) مليون دولار سنوياً للحصول على مقاعد لأبنائهم في المدارس الحكومية المجانية ، وفي البرازيل تفقد بعض المحافظات (٥٥%) من الأموال المرصودة كرواتب للمعلمين بسبب الفساد ، أما في نيكاراغوا فقد تبين إن الصيانة السنوية الوهمية للمدارس تكلف وزارة التعليم " مليون " دولار في العام (٦٦) .

---

(٦٤) جاسم الذهبي ، الفساد الإداري في العراق : التكلفة الاقتصادية والاجتماعية ، مجلة الإصلاح الاقتصادي ، العدد (١٣) ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ،القاهرة ، ٢٠٠٣، ص٩ .

(٦٥) محمد الأمين البشري ، مصدر سابق ، ص٥٧.

(٦٦) williams B.Elgar ,Explaining Corruption : Elger References Collection ,U.K., 2006 ,P.111.

وقد بدا الفساد في مجال التعليم واضحاً في العراق بعد العام ٢٠٠٣ م ، حيث يعكس الواقع العملي عزوف الم علمين والمدرسين عن أداء واجباتهم التربوية والتعليمية في مدارس القطر من أجل الضغط على الطلبة لدفع الرشاوى عبر واجهة الدروس الخصوصية وبالتالي تدهور مستوى التعليم بكافة مراحله إلى جانب انخفاض أعداد الطلبة سنوياً حيث تشير الإحصائيات إلى انخفاض هذا العدد في الم رحلة الابتدائية من (٣.٢) مليون طالب في العام ٢٠٠٠ م إلى (٢.٩) مليون طالب في العام ٢٠٠٦م وزيادة نسبة رسوب الطلبة لأسباب منها وضع أسئلة تعجيزية تحتمل عدة وجوه للإجابة في محاولة لاضطرار الطلبة إلى دفع الرشاوى والهدايا ، من ناحية أخرى لعبت بعض إدارات المدارس دوراً في امتصاص الأموال المخصصة للبرامج التعليمية من خلال لجان المشتريات التي تزيد أسعارها عن الأسعار الحقيقية للشراء بعدة أضعاف ، ناهيك عن تدني كفاءة الأجهزة والأدوات التي تقوم لجان المشتريات بشرائها مما يستدعي استبدالها في أوقات قصيرة لتكون مجالاً للفساد مرة أخرى (٦٧).

وفي إطار التعليم الجامعي فأن تخصيص الدراسات العليا والمنح الدراسية على أساس الانتماء الحزبي والمحسوبية أو مقابل الرشاوى ساهم في استبعاد أصحاب الكفاءات الحقيقية الذين يمكن أن يقدموا انجازات علمية حقيقية للبلد وإحلال حملة شهادات عليا لا يملكون من قدرات الابتكار و الإبداع شيئاً يذكر، وبخاصة أن حالة الفساد قد توسعت لتشمل القاعات الامتحانية ومزاولة الطلاب الغش بموافقة الأساتذة المراقبين مما ترك آثاره على نوعية الخريجين حيث أصبح الطلبة لا يهمهم سوى الحصول على الشهادة كجزء من متطلبات التخرج على حساب افتقار الكثير منهم للثقافة العامة في مجال الاختصاص أو في المجالات الأخرى (٦٨).

ب- تدهور الخدمات الصحية : تهدف عملية التنمية إلى ضمان حصول الأفراد على القدر الكافي من الاهتمام والرعاية الصحية إذ أن هذا المؤشر يعتبر معيار من المعايير التي تؤخذ بنظر الاعتبار عند الحكم على مدى تقدم وتطور الدول ، ان الفساد في هذا المجال يمس حياة الإنسان مباشرة ويعيق سعادته ورفاهيته ، ولا يقتصر مساس الفساد لحياة الإنسان على حرمانه من سهوله الحصول على الرعاية الصحية ووفرة المستشفيات المؤهلة ، بل يمتد إلى عملي ات التزوير والغش في الأدوية والاتجار بالأعضاء البشرية والأجهزة والمعدات الطبية.

---

(٦٧) محمد عبد صالح حسن ، عماد صلاح ، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد في العراق ،بحث مشارك في المؤتمر العلمي السنوي لهيئة النزاهة ،٢٠٠٨، ص ٦.

(٦٨) محمد عبد صالح ، عماد صلاح ،نفس المصدر ، نفس الصفحة .

ينفق العالم سنويا أكثر من (٣) تريليون دولار على الخدمات الصحية ، يتم تمويلها من قبل المساعدات الإنسانية الدولية والضرائب المحلية ، وتشكل هذه التدفقات الكبرى لهذه الأموال هدفاً مغرياً وعنصراً جاذباً لسوء الاستخدام والغش ، إن التنوع في النظم الصحية المتبعة على نطاق العالم وتعدد الأطر المشاركة فيها وكذلك ندرة السجلات الجيدة التي يتم الاحتفاظ بها في العديد من دول العالم ، والتعقيدات المنظورة في التميز بين أسالب الفساد ، وعدم الكفاية والأخطاء ، كلها أمور تجعل من الصعب تحديد الخسائر الإجمالية للفساد في هذا القطاع ، فعلى سبيل المثال في كمبوديا قدر الممارسون في القطاع الصحي في العام ٢٠٠٦ م ، أن ما يزيد عن (٥%) من موازنة الصحة يضيع بسبب الفساد قبل إن تخرج المبالغ المخصصة في الموازن ة من خزائن الحكومة المركزية . وفي نيجريا ، تم ضبط حالات تم فيها استبدال الماء بمادة "الادرينالين" الخاصة بإنقاذ الحياة بالإضافة لعملية إحلال المكونات النشطة الأخرى بالماء من قبل أولئك المزيفين ، الأمر الذي يحدث ضعفاً ويترك آثرا سلبياً على مقاومة الأدوية الخاصة بمرض الملاريا ، مرض السل ، وفيروس نقص المناعة البشرية "الايدز" وهي من اكبر أسباب الوفاة في العالم وفي المكسيك وكينيا ، أساء الموظفون العموميون استعمال سلطتهم في توجيه وتحويل الأموال إلى مشروعات " مفضلة " يؤثرونها على غيرها بغض النظر عما إذا كانت ت نسجم والسياسة الصحية العامة أو لا . وفي بريطانيا أوقفت وحدة مكافحة الاحتيال في الخدمات الصحية الوطنية حالات فساد تبلغ قيمتها أكثر من (١٧٠) مليون جنيه إسترليني ما يعادل (٣٠٠) مليون دولار أمريكي(٦٩).

وفي العراق كانت الخدمات الصحية توفر لغالبية السكان بأجور رمزية في المؤسسات الصحية الحكومية حتى بات العراق خالياً بشكل تام من الأمراض المستعصية التي تشكل مصدر قلق لكثير من الدول المتقدمة كالايدز وغيرها ، لكن هذا الوضع في الميدان الصحي قد تدهور مع بداية العام ٢٠٠٣ م ، فإلى جانب التدمير الذي حصل في البنية التح تية و بضمنها المؤسسات الصحية فأن الفساد في القطاع الصحي ساهم بشكل كبير في تدهور مستوى الخدمات الصحية في المستشفيات الحكومية التي تكاد تكون خالية من الأدوية وأن توفرت فأنها تتعرض للسرقة من قبل الكادر الوظيفي لتباع إلى المستشفيات الأهلية بأسعار مضاعفة ، كذلك يتم استبدال الأدوية ذات الجودة العالية بأخرى أقل جودة أو مغشوشة مما تسبب بالكثير من حالات الوفيات ، إلى جانب التزوير والغش في نظام التأمينات الصحية من خلال إدخال أسماء

(٦٩) محمد الأمين البشري ، مصدر سابق ، ص٥٧.

لأشخاص وهميين لغرض صرف الوصفات الطبية وسرقة الأدوية ، وقد تزايدت حالات الفساد لتشمل أيضاً منظمات المجتمع المدني التي تتلقى الم ص ت الطبية ومواد الإغاثة التي تتصرف بها من خلال بيعها واختلاس الأموال المقدمة كمساعدات في المجال الصحي (٧٠) .

ولعل أفدح ما للفساد من تكلفة هي إشاعة روح اليأس بين أبناء المجتمع ، ويتفق علماء الاجتماع على انه كلما انخفض الأمل انخفضت المبادرة وعندما تنخفض المبادرة يقل الجهد ، وعندما يقل الجهد يقل الانجاز وبدون أنجاز يتوارث الناس الإحباط واليأس جيلا بعد جيل ، الأمر الذي يؤدي إلى تكوين بيئة حاضنة للفساد ، وهذه البيئة عادة ما تترك العنان للفساد لكي يستشري وينتشر دون إن تمارس دورها في كبح جماحه ، بل أنها تهيئ له كل الفرص للنمو والازدهار ليصبح مؤسسة فوق سيادة القانون (٧١) .

المبحث الثالث

استراتيجيات مكافحة الفساد

كان الفساد أول المظاهر الاقتصادية السلبية التي عالجها الإسلام منذ بداياته ، فشن حرباً على الاستغلال والاستعباد وتطفيف الميزان والغش والاحتكار والسرقة والرشوة والربا و التعدي على المال العام وغير ذلك واستمر في محاربة الفساد بكل أشكاله وألوانه ، وقد وضع التشريعات القانونية التي تمنع كل مظاهر الفساد المالي فحرم السرقة، فقال تعالى :" السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم " وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن رجالاً يتخوضون في مال الله بغير حق فلهم النار يوم القيامة " وهناك الكثير من الأدلة الشرعية المحرمة للغش والرشوة والاحتكار والاختلاس وغيرها ، والتي تمثل الإدانة القاطعة للفساد في الينابيع النقية للثقافة العربية الإسلامية .

المطلب الأول: الجهود الدولية لمكافحة الفساد

أضحى الفساد ظاهرة عابرة للحدود القومية ، كما باتت هناك قناعة إن الشروط الرئيسة للتنمية الاقتصادية والسياسية تتضمن مجموعة من ال مفاهيم ، لا يمكن أن تتحقق

---

(٧٠) محمد الأمين البشري ، مصدر سابق ، ص٥٨.

(٧١) المرسي السيد حجازي ، التكاليف الاجتماعية للفساد، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٢٦٦) ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،٢٠٠١) ،ص٢١.

بدونها وهذه المفاهيم هي الشفافية والمساءلة والحكم الصالح ، وفي ظل غياب هذه المفاهيم يستفحل الفساد وتزداد المشكلات الناجمة عنه وتستحيل مكافحته وقد بذلت المنظمات والهيئات والمؤسسات الدولية جهوداً كبيرة خلال السنوات العشر الماضية في محاربة هذه الظاهرة وفي الوقت ذاته حاولت تحقيق الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية على الصعيد الدولي (٧١) ، ويزداد الإدراك الدولي بمخاطر الفساد من خلال تأثيره سلباً في امن واستقرار الدول وتراجع قيم الديمقراطية وأسس العدالة وحكم القانون إضافة إلى ت هديده مشاريع التنمية بكافة أبعادها ، إن الاستجابة الدولية لضرورة مكافحة الفساد كانت قوية ، إذ أنها نابعة عن اقتناع بان الفساد لم يعد مسألة داخلية محصورة ضمن حدود الدول التي تعاني منها بل بات علة تخترق تلك الحدود وتؤثر في العلاقات الدولية مما يجعل التعاون بـين الدول للسيطرة على الفساد ومنع انتشاره حاجة ملحة ، وبالتالي فأن مكافحة الفساد والقضاء عليه مسؤولية جميع الدول التي عليها إن تتعاون مع بعضها في تبني منهجية شاملة ومتعددة الأساليب للنجاح بصورة فعّالة (٧٢) ، وابرز عناصرها هما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية الموقعة في " باليرمو " في العام ٢٠٠٠ م والتي أكدت على تجريم الفساد آيا كانت صوره ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في العام ٢٠٠٣م (UNCAC) والتي تمثل انجازا هاماً للجهود الدولية لمكافحة الفساد ، وقد وقعت عليها "١٤٠" دولة تمثل كافة دول العالم ، وقد تضمنت بنودها مجموعة من الصور الإجرامية التي تتدرج تحت مفهوم الفساد من أهمها الرشوة ، اختلاس الممتلكات أو تبديدها والمتاجرة بالنفوذ والإثراء غير المشروع ، إما التدابير الوقائية التي أوردتها الاتفاقية للوقاية من الفساد هي : المنع ، التجريم التعاون الدولي ، استرداد الموجودات ، التعاون الفني وتبادل المعلومات (٧٣) .

وقد صدر عن الأمم المتحدة العديد من القرارات لمواجهة هذه الظاهرة فهناك القرار ٤٥/١٢١ في ١٤/ك١/١٩٩٠ والقرار ٤٦/١٥٢ في /ك١/١٩٩١ وقرارات المجلس الاقتصادي

---

(٧١) عبد الواحد مشعل ، التداعيات الاجتماعية للفساد الإداري والمالي على الدولة والمجتمع - رؤية تحليلية لحالة العراق ، بحث منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعلى الرابط الآتي : www.nazaha.iq

(٧٢) داود خير الله ، الفساد كظاهرة عالمية واليات ضبطها ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٣٠٩) ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٤) ، ص٦٨ .

(٧٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، جرائم الفساد وغسيل الأموال ، ورقة تعريفية بالندوة إقليمية ضمن برنامج تعزيز حكم القانون في بعض الدول العربية " مشروع تحديث النيابات العامة " ، مصر : شرم الشيخ ،٢٠٠٧ ، ص٧ .

والاجتماعي ١٩٩٢/٢٢ في ٣٠/تموز /١٩٩٢ و ١٩٩٣/٣٢ في ٢٧/تموز /١٩٩٣ ثم القرار ١٩٩٥/١٤ في ٢٤/تموز /١٩٩٥ بشأن إجراءات مقاومة الفساد والقرار ١٩٩٨/١٦ في تموز/١٩٩٨ أيضا بشأن مقاومة الفساد ، وقد كانت الأمم المتحدة قد أعدت في ٢٠٠٣/١٠/٢٢ أول اتفاقية دولية لمكافحة الفساد بعد عامين من المفاوضات وعرضت الاتفاقية على الأمم المتحدة للتصديق عليها رسميا بعد إن وقع عليها "٩٥" دولة من بينها الولايات المتحدة الأمريكية .وتضع الاتفاقية آليات تتضمن إجراءات تجرد المسؤولين المتهمين بالفساد من مناصبهم ومحاكمتهم و التعاون بين الدول الأعضاء لإرجاع الممتلكات المسروقة إلى دولها الأصلية و تلزم الاتفاقية الدول التي توقع عليها بتجريم ومقاضاة أعمال الرشوة و الاختلاس و غسل الأموال و إساءة استعمال السلطة ، كما تلزم حكومات الدول الأعضاء بسن قوانين تحظر أنواعاً من الفساد مثل وضع إجراءات تجبر السياسيين و الأحزاب السياسية على الإعلان بصراحة عن كيفية تمويل حملاتهم الانتخابية (٧٤) ، يضاف إلى ذلك جهود البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارية العالمية ومنظمة التعاون الاقتصادي والاجتماعي والتنمية والاتحاد الأوربي ومنظمة الدول الأمريكية ومنتدى دافوس ومنظمة الشفافية الدولية و يمكن إيجاز ابرز هذه الجهود فيما يأتي (٧٥) :

أ – منظمة الأمم المتحدة : إن ميثاق الأمم المتحدة المتعلق بمكافحة الفساد، والذي تم تبنيه في شهر كانون الأول من العام 2003 م في المكسيك هو أول آلية دولية تحتوي على بنود كثي رة لمكافحة الفساد يمكن تبنيها على المستوى الوطني ، كما أنها ستساعد على زيادة التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد و تعزيز الآليات التنفيذية ويأتي هذا الاهتمام في إطار الاقتناع بعدد من الأمور ، وهي :

١. أن قضية الفساد تهدد استقرار وأمن المجتمعات، وتحد من قيم الديمقراطية، وتعرقل معدلات التنمية الاقتصادية والسياسية و الاجتماعية.

٢. يرتبط الفساد بباقي أشكال الجريمة ، وبالتحديد الجريمة المنظمة والجريمة الاقتصادية بما في ذلك قضية غسيل الأموال

٣. الفساد أضحى ظاهرة عابرة للحدود القومية، وتتأثر كافة المج تمعات والاقتصاديات، وبالتالي يصبح التعاون الدولي للسيطرة عليها و منعها أمراً هاماً .

---

(74) زياد عربية ، مصدر سابق، ص٦- ٧ .

(٧٥) عبير مصلح ، مصدر سابق ، ص٧٤.

٤. القناعة بتطوير معايير لتقديم المساعدات التقنية للارتفاع بمستوى نظم الإدارة العامة وتعزيز قيم الشفافية والمساءلة.

٥. يجب أن يعاد النظر فيها بشكل دوري، وأن يتم تحديثها باستمرار لضمان مواجهة المشكلات الناجمة عن كل صور الفساد المعاصرة.

ب – البنك الدولي: وضع البنك عدداً من الاستراتيجيات لمساعدة الدول على مواجهة الفساد – أو كما أسماه البنك سرطان الفساد – وكان الهدف النهائي لهذه الاستراتيجيات ليس القضاء النهائي على الفساد بل مساعدة الدول على الانتقال من حالة الفساد المنظم إلى بيئة ذات حكومة أحسن أداءاً مما يقلل من الآثار السلبية للفساد على التنمية وتتضمن هذه الاستراتيجيات أربعة محاور رئيسية هي (٧٦) :

١. منع كافة أشكال الاحتيال والفساد في المشروعات الممولة من قبل البنك.

٢. تقديم العون للدول النامية التي تعتزم مكافحة الفساد ، ولا سيما فيما يتعلق بتصميم برامج المكافحة وذلك بشكل منفرد أو بالتعاون مع المؤسسات الدولية المعنية ومؤسسات الإقراض والتنمية الإقليمية . و لا يضع البنك الدولي برنامجاً موحداً لكافة الدول النامية، بل يطرح نماذج متفاوتة تبعاً لظروف كل دولة أو مجموعة دول.

٣. اعتبار مكافحة الفساد شرطاً أساسياً لتقديم خدمات البنك الدولي في مجالات رسم استراتيجيات المساعدة وتحديد شروط ومعايير الإقراض ، ووضع سياسة المفاوضات ، واختيار وتصميم المشروعات.

٤. تقديم العون والدعم للجهود الدولية لمحاربة الفساد ، وقد قدر البنك الدولي أن الفساد يقضي على حوالي (٧ %) من الاقتصاد العالمي سنوياً أي ما يقدر بنحو (١٢.٣) تريليون دولار و هو ما يعادل مجموع الموازنة الفيدرالية في الولايات المتحدة الأمريكية .

ج – منظمة التجارة العالمية : أقرت المنظمة في شهر كانون أول من العام ١٩٩٦ م إنشاء وحدة عمل خاصة لمراقبة الشفافية في التبادلات الحكومية في الدول الأعضاء ، وتهدف الوحدة إلى القيام بدراسة عن الممارسات الحكومية في هذا الصدد بغرض صياغة المواد الأساسية

(٧٦) عبير مصلح ،مصدر سابق ، ص٧٦ .

لاتفاقية حول الفساد . غير أنه من المستبعد إصدار وإقرار هذه الاتفاقية في المستقبل القريب نظراً لوجود تباين واسع بين الدول الأعضاء في المنظمة بهذا الشأن(٧٧) .

د – منظمة الشفافية الدولية : تعد هذه المنظمة من أكثر المنظمات غير الحكومية نشاطاً وفعالية في مجال مكافحة الفساد دولياً وقومياً وترى المنظمة أن مقاومة الفساد لن تتسنى إلا من خلال (٧٨) :

١. مشاركة كل الأطراف في المجتمع المحلي والدولي في محاربة الفساد .

٢. زيادة الوعي العالمي من خلال الفروع القومية للمنظمة في الدول المختلفة وأكدت المنظمة على مبدأين لمواجهة الفساد:

– الحاجة إلى التحالف مع كل من له مصلحة في مقاومة الفساد.

– أهمية المعلومة :يجب التركيز على دور المسلحين بالمعلومة (الإعلام، المعلمين، الجماعات المدنية) لاستخدامها في مقاومة الفساد.

المطلب الثاني : استراتيجيات مكافحة الفساد

إن تعقد ظاهرة الفساد وتغلغلها في كافة جوانب الحياة يقتضي تبني إستراتيجية تقوم على الشمولية والتكامل لمكافحة هذه الظاهرة ، على إن يسبق ذلك تحديدا لمفهوم الفساد وأسبابه وأشكاله ومن ثم العمل على التقليل من الفرص والمجالات التي تؤدي إلى وجوده أو تضفي عليه الشرعية والقبول من المجتمع وتعزيز فرص اكتشافه عند حدوثه ووضع العقوبات الرادعة بحق مقترفيه وينبغي الإشارة إلى أن القضاء على الفساد يتطلب كذلك صحوة ثقافية تبين مخاطره السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتنشر الوعي بتكاليفه العالية ، كما ينبغي توفر الإرادة من قبل القيادات السياسية لمحاربة الفساد حتى يكون ذلك على مستوى الدولة والمجتمع أو على الأقل بان لا تصطدم توجهات مكافحة الفساد مع السلطة السياسية أن محاربة الفساد تتطلب رأياً عاماً نشطاً وواعياً يتابع الأحداث، ويهتم بالكشف عن حالات الفساد ويعاقب عليها من خلال الحرمان من التأي يد الشعبي للعناصر الفاسدة في النظام السياسي، لابد لنجاح جهود

---

(77) David M .Luna , Fighting Corruption & Safeguarding Integrity : A shared Responsibility Based on Prevention & Transparency ,center for international private Enterprise,2003,p.6.

(٧٨) عبير مصلح ،مصدر سابق ، ص٧٢ .

مكافحة الفساد إن تتبع إستراتيجية شاملة ، على أن يتم إعداد هذه الاسترتيجية طبقاً لظروف كل بلد ، إلا انه وبشكل عام يمكن إتباع الخطوات الآتية (٧٩) :

- اعتبار مناقشة موضوع الفساد أمر ممكن وضروري
- بيان كيفية حدوث الفساد.
- تعبئة قوى أصحاب المصلحة وبناء تحالفات بينهم لمكافحة الفساد .
- إعداد خطط عمل تشتمل على سياسات محددة لمكافحة الفساد.
- تنفيذ سياسات لمكافحة الفساد.

وقد تباينت الأستراتيجيات والآليات المطروحة حول مواجهة الفساد وسبل التعامل معه وأساليب التصدي له من قبل المفكرين تبعاً لمدارسهم الفلسفية أو تخصصاتهم العلمية أو تجاربهم القطرية مع الفساد والمفسدين وان لكل من هذه الاستراتيجيات مؤيدين ومعارضين، وهناك أساليب كثيرة لتصنيف الإستراتيجيات المتعلقة بمقاومة الفساد ، ويمكن تلخيص هذه الإستراتيجيات بالاتي :

ب. الإستراتيجية السياسية : وفق هذه الإستراتيجية فأن مقاومة الفساد تنجح في ظل إقامة النظام الديمقراطي بمواصفاته العصرية وتداول السلطة عن طريق الانتخابات، والفصل بين السلطات الثلاث واحترام حقوق الإنسان واعتماد الشفافية والمساءل ة والرقابة ، إلا أن المنتقدين لهذه الرؤية يرون صعوبة تطبيق الديمقراطية بالمفهوم الغربي المتحيز في كثير من بلدان العالم النامي لاختلاف الظروف البيئية وعدم توفر النضج السياسي كما أن الديمقراطية فشلت في استئصال الفساد في بعض دول العالم الصناعي وتحولت إلى مدخل لممارسة الفساد ... وهاهي العولمة بشعاراتها البراقة تسهم في انتشار الفساد(٨٠).

ج. الإستراتيجية الإدارية والحوكمة : إن تفعيل مفهوم الحوكمة (Governance) عمليا والتي تعني إقامة نُظم بديلة لتفرد الحكومات وسلطاتها في إدارة جميع شؤون المجتمعات وتهميشها القطا ع الخاص وللقطاع التطوعي ولمنظمات المجتمع المدني ، وخاصةً أن كثير من النظم الشمولية تضخمت هياكلها وكوادرها وموازناتها السنوية وتدني أداؤها وفقدت ثقة المواطنين بنزاهتها ، وتقوم الحوكمة بتخفيف أعباء الحكومة ونقل الكثير من مهامها المتعلقة بإدارة

---

(٧٩)) بوريس ملنيكوف ، مصدر سابق ، ص ٥.

(٨٠) عبير مصلح ، مصدر سابق ، ص٦٦ .

المؤسسات الاقتصادية للقطاع الخاص والقطاع التعاوني والتطوعي لكي تتفرغ الدولة لمسؤولياتها السيادية الكبرى وكل ذلك سيؤدي إلى الحد من الفساد (٨١) .

وتهدف قواعد وضوابط الحوكمة إلى تحقيق الشفافية والعدالة ، ومنح حق مساءلة إدارة الشركة وبالتالي تحقيق الحماية للمساهمين وحملة الوثائق جميعا، مع مراعاة مصالح العمل والعمال، والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة، بما يؤدى إلى تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه ، وتنمية المدخرات وتعظيم الربحية ، وإتاحة فرص عمل جديدة. كما أن هذه القواعد تؤكد على أهمية الالتزام بأحكام القانون والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي، ووجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين مع تكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذية تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات عديدة لتحقيق رقابة مستقلة على التنفيذ . وتؤدى الحوكمة في النهاية إلى زيادة الثقة في الاقتصاد القومي وتعميق دور سوق المال ، وزيادة قدرته على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار والحفاظ على حقوق الأقلية أو صغار المستثمرين. ومن ناحية أخرى، تشجع الحوكمة على نمو القطاع الخاص ودعم قدراته التنافسية، وتساعد المشروعات في الحصول على التمويل وتوليد الأرباح، وأخيرا خلق فرص عمل(٨٢) .

د. الإستراتيجية الأمنية والقضائية : تهدف هذه الإستراتيجية إلى تفعيل دور الأجهزة الأمنية، والمحاكم وهيئات الإدعاء العام وتعديل القوانين القديمة لتجريم الفساد واسترجاع الأموال التي تنهب بغير وجه حق إلا أن المنتقدين لهذه الإستراتيجية يرون أن الترهيب من ممارسة الفساد قد يساء استخدامه وهذا قد يؤدي إلى البلبلة وإثارة الذعر من خلال نشر الفضائح والمبالغة وتصفية الحسابات الشخصية وتشويه سمعة بعض القيادات بالأجهزة الحكومية، الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف هيبة تلك الأجهزة و هيبة النظام السياسية ككل ، كما أن البعض يخشى من تحالف بعض شرائح المفسدين مع أعضاء هذه الجهات الأمنية والقضائية واختراق الجماعات المدنية

---

(٨١) عامر الكبيسي ، مصدر سبق ذكره ، ١٠٨.

(٨٢) محمد حسن يوسف ، محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر، (مصر: بنك الاستثمار القومي ،٢٠٠٧) ،ص١٥.

والإصلاحية، الأمر الذي يؤدي لتشويه سمعة بعض صغار الموظفين وعدم وقوع الكبار النافذين في يد العدالة (٨٣).

الخاتمة

في ضوء ما تقدم ، يتضح بأن الدول النامية تعاني أكثر من غيرها من تفشي ظاهرة الفساد في مجتمعاتها فقد تركت هذه الظاهرة آثارها السلبية على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية بل يمكن القول أنه أصبح للفساد في تلك ال دول بيئة حاضنة وراعية وداعمة تكرس هذا الوضع ليتسنى لها القدرة على جني المكاسب المادية على حساب بناء مجتمع متقدم قادر على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية .

إن قدرة الدول النامية على محاربة الفساد والحد من نموه وانتشاره ، لا تزال رهينة الإرادة السياسية وهذه الإرادة غير متوفرة في غالبية الدول النامية ، إن مكافحة الفساد باعتباره أحد معوقات التنمية يتطلب توفر إرادة سياسية من قبل صانعي القرار الراغبين في الإصلاح ومنح هامش من الحرية لمؤسسات المجتمع المدني للقيام بدور فاعل ومؤثر ومساند للجهود التي تبذلها الحكومات والرامية إلى محاربة الفساد بمختلف أشكاله ومظاهره ، كما يتطلب تهيئة المناخ المناسب لجذب الاستثمارات الخارجية التي ترى في الفساد عبئاً إضافياً و بخاصة وأن تدفق الاستثمارات الخارجية على الدول النامية يُساهم في دفع عجلة التنمية وفي كسر احتكار التكنولوجيا والتقنية الحديثة المادية وغير المادية كالمهارات الإدارية والتنظيمية

الاستنتاجات:

١-إن ظاهرة الفساد ظاهرة ممتدة لا تحدها حدود ولا تمنعها فواصل، طالت كافة الدول ولم تسلم منها أياً من المجتمعات، ولم تفرق في امتدادها وتشعبها بين دول متقدمة وأخرى متخلف ة فلقد ارتبطت هذه الظاهرة في وجودها بالتواجد الإنساني أينما كان وهي ظاهرة قديمة قدم الوجود البشري علي ظهر الأرض ، ولكنها استفحلت في الآونة الأخيرة.

٢-إن ظاهرة الفساد لا تقتصر في تداعياتها علي ما تفرزه من سلبيات علي قطاع معين من المجتمع، وإنما تمتد أثارها لتطال كافة أفراد المجتمع وقطاعاته، ذلك أن لها تأثير مباشر علي

(٨٣) الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة ، " الدليل الإرشادي لمصطلحات ومفاهيم الحكم الصالح"، ط١، (القدس: منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة- أمان ، ٢٠١٠ ، ص١١.

اقتصاد الدولة باعتبارها تعرقل عجلة التنمية الاقتصادية، إضافة إلي أنها تؤدي إلي اختلال التركيبة الاجتماعية للمجتمع .

3-أزداد انتشار هذه الظاهرة في الدول النامية باعتبارها بيئة خصبة لنموها حيث تن عدم أساليب الحكم الديمقراطي وما تتطلبه من شفافية تكفل ضمان وجود رقابة مستمرة لأداء الأجهزة الإدارية، بل تسيطر قواعد البيروقراطية على المؤسسات والإدارات الحكومية كما تنعدم قواعد التناسب بين الدخل الفردي لأفراد المجتمع ومتطلبات الحياة واحتياجاتها، كل هذه الع وامل تغري أفراد المجتمع خاصة موظفي القطاع العام والحكومي بإتباع سبل غير مشروعة للحصول علي غاياتهم المادية.

٤-أزداد انتشار هذه الظاهرة في الدول النامية باعتبارها بيئة خصبة لنموها حيث تنعدم أساليب الحكم الديمقراطي وما تتطلبه من شفافية تكفل ضمان وجود رقابة مس تمرة لأداء الأجهزة الإدارية، بل تسيطر قواعد البيروقراطية على المؤسسات والإدارات الحكومية كما تنعدم قواعد التناسب بين الدخل الفردي لأفراد المجتمع ومتطلبات الحياة واحتياجاتها، كل هذه العوامل تغري أفراد المجتمع خاصة موظفي القطاع العام والحكومي بإتباع سبل غير مشروعة للحصول علي غاياتهم المادية.

٥-إن مواجهة الفساد والحد منه يعد التزاماً ليس فقط على الحكومات بل وعلى المجتمعات ذاتها، لذلك وللحد من هذه الظاهرة لابد وأن تبذل الجهود سواء على مستوى وضع السياسات أو تطبيقها ، كما أنه يجب أن يتم استحداث الآليات الفعالة لمواجهته ، لكي يعد ذلك مؤشراً على الحكومة الجيدة والشفافية في إدارة الشئون العامة واحترام وحماية حقوق الإنسان ووجود التزام سياسي لمكافحة الفساد .

٦- أن الشفافية الدولية كإحدى منظمات المجتمع المدني كانت ولا تزال تلعب دوراً قيادياً في التطوير المنهجي لبلورة ا ستراتيجيات مكافحة الفساد . غير أن غياب الإرادة السياسية التي يجب تفعيلها بواسطة دور الدولة المحوري، سيحد من فعالية تلك الجهود والتي لا يمكن تثميرها أساساً من دون التنسيق والترابط الكامل بين جهود مؤسسات المجتمع المدني والإرادة السياسية الواضحة التي يتم التعبير عنها عبر مؤسسات الدولة.

التوصيات:

١- إن محاربة الفساد يرتبط بوضع آليات وأدوات رقابية ومحاسبية مهمتها الإشراف والفحص والتدقيق والمراجعة، فحماية المال العام من العبث والاختلاس والسرقة ليس بالأمر الهين أو

السهل كما قد يتصور البعض بل يتطلب ذلك جهود كبيرة عند وضع النظم المحاسبية التي تتميز بالرقابة المحاسبية الدقيقة والتي لا يستطيع أي فاسد من اختراقها.

٢- ضرورة تطوير استراتيجيات مكافحة الفساد لتتلاءم وخصوصية البلد التي ستطبق فيه، مع التأكيد على الأهداف المشتركة لكل تلك البلدان في تحقيق مستوى عالٍ من الح كم الصالح والشفافية، وعدم عرقلة الجهود المبذولة لانضمام كافة تلك البلدان إلى الاتفاقيات العالمية والإقليمية لمكافحة الفساد.

٣- ضرورة تأسيس جهاز خاص لمكافحة الفساد في كل دولة من دول العالم يتكون من شخصيات ذات مصداقية ونزاهة وإعطائه الاستقلالية التامة وم نحها الصلاحيات الكاملة في إجراء التحقيقات واتخاذ القرارات ووضع إستراتيجيات مدروسة بدقة وتطبق المفهوم الحقيقي للرقابة المالية والإدارية والقضائية على من يعتدون على المال العام والرشوة .

٤- إقامة المؤتمرات وإعداد البحوث والدراسات الخاصة بمكافحة وباء الفساد و وضع التوصيات والقرارات موضع التنفيذ ، لاسيما وإن مواجهة هذا المد الهائل من الفساد المتنوع يكون عبر الارتقاء بثقافة قيم إنسانية سليمة ترتكز على تحملاً جماعيا للمسؤولية .

٥ - قيام الحكومات بتفعيل دور المواطن كأساس في مكافحة الفساد بشتى أنواعه بجعله القيم ة العليا في جميع ذلك وتحريك مدركاته الأخلاقية والدينية والثقافية والحضارية في مواجهة التحديات مع التوعية السياسية بإشاعة مناخ ثقافي ناقد يحترم الرأي والرأي الآخر، يمكن له أن يحد من الانخراط في الممارسات الفاسدة، ولا بد من توظيف وسائل الإعلام، كافة لاسيما التركيز على إعلاء القيم المجتمعية من نزاهة وإيثار وتضحية ونكران للذات، والتمسك بالخصال الحميدة المتأصلة في المجتمعات من أمانة وحس بالمسؤولية الفردية والجماعية . وضرب المثل الأعلى والقدوة الحسنة من قبل القادة من مسؤولي الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني.

٦- عمل الحكومات على تلبية احتياجات مواطنيها بتوفير مستوى لائق من العيش الكريم وإشباع حاجاتهم الأساسية من طعام ولباس وسكن وتعليم ورعاية صحية، وتطبيق مبادئ تكافؤ الفرص ، وخلاف ذلك قد يتهيأ المناخ لانتشار الفساد ليتحول إلى أسلوب حياة تمارسه المستويات الصغيرة والمتوسطة من الموظفين الحكوميين وصولاً إلى كبار موظفي الدولة

المصادر

اولا: الكتب المقدسة

- القرآن الكريم
- العهد الجديد (الانجيل)

ثانيا: القواميس والمعاجم

- المعجم الوجيز ، مجمع اللغة العربية ، ط٢، (مصر: وزارة التربية والتعليم ، ١٩٩٤)
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ط٤، (مصر: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٤).
- محمد بن مكرم بن علي ابن منظور، لسان العرب – ابن منظور، ط ١، (بيروت: دار صادر، ١٩٩٦).
- محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي ، مختار الصحاح ، ط ١، (بيروت: عز الدين للطباعة والنشر ، ١٩٨٧) .
- المنجد في اللغة والإعلام، مجمع اللغة العربية، ط ٣٨، (بيروت: دار الشروق، ٢٠٠٠) .
- مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزبادي ، القاموس المحيط ، الجزء الثاني ، ط ١، (بيروت :المؤسسة العربية للطباعة والنشر ،١٩٩٤) .

ثالثا: الكتب العربية والمترجمة

- أحمد ابو دية ، الفساد : أسبابه وطرق مكافحته ، ط ١، (القدس: منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان ، ٢٠٠٤) .
- منير الحمش ، الاقتصاد السياسي : الفساد– الإصلاح – التنمية ، ط١، (دمشق : منشورات اتحاد الكتاب العرب ، ٢٠٠٦) .
- عماد صلاح عبد الرزاق ، الفساد والإصلاح – دراسة ، ط١، (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب ،٢٠٠٣) .
- محمد فتحي عيد ، الجريمة المنظمة والفساد ، أبحاث المؤتمر العربي لمكافحة الفساد ،ج ٢ ، (الرياض، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية العربية ، ٢٠٠٣) .
- روبرت كليتجارد ، السيطرة على الفساد ، ترجمة: علي حسين حجاج ، مراجعة فاروق جرار ، ط١ ، (عمان :دار البشير للنشر والتوزيع ،١٩٩٤)
- محمد الأمين البشري ، الفساد والجريمة المنظمة ، ط١، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، ٢٠٠٧) .

– صلاح الدين فهمي ، الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، ط ١، (الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٩٩٣) .

– الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، " الدليل الإرشادي لمصطلحات ومفاهيم الحكم الصالح "، ط١، (القدس: منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة– أمان، ٢٠١٠ .

– عبير مصلح، النزهة الشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، (القدس: منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة– أمان، ٢٠٠٦)

– بابكر عبد الله الشيخ ، العولمة والفساد ، أبحاث المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد ، الطبعة ١ ، الجزء٢ ، (الرياض ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ،٢٠٠٣) .

رابعا: المجلات والدوريات:

– محمود عبد الفضيل ، مفهوم الفساد ومعاييره ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٣٠٩) ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٤) .

– مي قابيل، " تكلفة الفساد في روسيا " ، مجلة السياسة الدولية ، ا لعدد (١٤٣) ، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ، ٢٠٠١) .

– بوريس يجوفيتش ، أراء في الفساد – الأسباب والنتائج، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد(١٣)، مركز المشروعات الدولية، واشنطن، ٢٠٠٥.

– جاسم الذهبي ، الفساد الإداري في العراق : التكلفة الاقتصادية والاجتماعية ، مجلة الإصلاح الاقتصادي ، العدد (١٣) ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ،القاهرة ، ٢٠٠٣ .

– محي الدين علم الدين، " حول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد "، مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد (١٨٤٨)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٤) .

– عيد مسعود الجهني، " العدالة تطيح بوزير العدل "، صحيفة الحياة ، العدد (١٦٨٥٠) ، بتاريخ ١٤٣٠/٥/٢٨هـ الموافق ٢٠٠٩/٥/٢٣م .

– زياد عربية ، الفساد : إشكاله–أسبابه– آثاره –مكافحته واستراتيجيات الحد من تناميه ، مجلة دراسات إستراتيجية ، العدد (١٦)،(سوريا: جامعة دمشق ،٢٠٠٥) .

– داود خير الله ، الفساد كظاهرة عالمية واليات ضبطها ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٣٠٩) ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٤) .

خامسا: التقارير والندوات والمؤتمرات

– المؤسسة العربية لضمان الا ستثمار ، الفساد :آثاره الاجتماعية والاقتصادية وسبل مكافحته، سلسلة الخلاصات المركزة،العدد(٥) ، (الكويت ،١٩٩٩) .

– مؤسسة الأهرام، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٠٥)

– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الفساد والحكم الرشيد، شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم، مكتب السياسات الإنمائية، نيويورك، ١٩٩٧.

– المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، الفساد : آثاره الاجتماعية والاقتصادية وسبل مكافحته ، سلسلة الخلاصات المركزة ، الإصدار (٥) ، (الكويت ، ١٩٩٩) .

– المرسي السيد حجازي ، التكاليف الاجتماعية للفساد، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٢٦٦) ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،٢٠٠١) .

– عبد الله بن حاسن ، الفساد الاقتصادي ..أنواعه. أسبابه. آثاره وعلاجه ، المؤتمر العلمي الثالث للاقتصاد الإسلامي ، (مكة ، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، ٢٠٠٥) .

– رشاد حسن خليل ، الفساد في النشاط الاقتصادي (صوره وآثاره وعلاجه) ، بحث القي في المؤتمر العلمي الثالث للاقتصاد الإسلامي ، (مكة، جامعة أم القرى ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ،٢٠٠٥) .

– محمد حسن يوسف ، محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر، بنك الاستثمار القومي، مصر ،٢٠٠٧ .

– محمد عبد صالح حسن، عماد صلاح، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد في العراق، بحث مشارك في المؤتمر العلمي السنوي لهيئة النزاهة، ٢٠٠٨.

– برنامج الأمم المتحد ة الإنمائي ، جرائم الفساد وغسيل الأموال ، ورقة تعريفية بالندوة إقليمية ضمن برنامج تعزيز حكم القانون في بعض الدول العربية " مشروع تحديث النيابات العامة " ، مصر : شرم الشيخ ،٢٠٠٧

سادسا: الاطاريح ورسائل الماجستير:

– حسين جابر عبد الحميد ، الفساد الاقتصادي وآثاره على عملية التنمية في البلدان النامية ، أطروحة دكتوراه ، (بغداد: جامعة بغداد / كلية الإدارة والاقتصاد ، ٢٠٠٨) .

سابعا: شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) :

– عبد اللطيف الرعود ، الفساد السياسي ، مقال منشور في صحيفة الحوار المتمدن ، في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعلى الرابط الآتي: www.ahewar.org

– عباس جواد كديمي، الاقتراب من كونفوشيوس... فيلسوف الصين الأول،مقال منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعلى الرابط الآتي : www.arabic.china.org

- علي أحمد ، مفردات الفساد والإفساد في القرآن الكريم ، مقال منشور في شبكة ا لمعلومات الدولية (الانترنت) وعلى الرابط الآتي :.www.nscoyemen.com

- حسين علي الحمداني ، الفساد الإداري أسباب ونتائج ، صحيفة الحوار المتمدن ، العدد (٢٥٨٢) في ٢٠٠٩ /٣/١١ وعلى الرابط الآتي : .www.ahewar.org

- الموسوعة الحرة (وكيبيديا) ، الفساد ، مقال منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، وعلى الرابط الآتي : ar.wikipedia.org

- عدنان الصالحي ، الفساد وتهديد منظومة القيم الإنسانية ، مقال منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعلى الرابط الآتي : www.balagh.com

- ياسر خالد بركات ، الفساد الإداري .. مفهومه ومظاهره وأ سبابه، مقال منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعلى الرابط الآتي: www.saqifa.net

- بوريس ملنيكوف ، إرشادات عملية لمكافحة الفساد ، دراسة منشورة في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعلى الرابط الآتي www.cipe.org

- عبد الرحيم بلال ، مفهوم وأنواع الفساد ومجالاته ، مقال منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعلى الرابط الآتي : www.alsahafa.info

- عمر كوش ، الفقر والفساد في الع الم العربي ، مقال منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعلى الرابط الاتي : www.akhbaralyom.net

- عبد الواحد مشعل ، التداعيات الاجتماعية للفساد الإداري والمالي على الدولة والمجتمع - رؤية تحليلية لحالة العراق ، بحث منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعلى الرابط الآتي : www.nazaha.iq

ثالثا:المصادر الأجنبية:

- Moustafa Elfky , Administration & Financial Corruption Between Policies & Procedure , Reform Journal, Issue No.9, 2003

- polo Mauro , Corruption :Causes, Consequences ,&Agenda for Further Research ,Finance &Development ,1998.

Cheryl .W .Gray, Corruption & Development ,Finance & Development ,IMF,March1998.

-williams B.Elgar ,Explaining Corruption : Elger References Collection ,U.K., 2006,.

- U.N. Anti Corruption Tool Kit , ٢٠٠١

-David M .Luna , Fighting Corruption & Safeguarding Integrity : A shared Responsibility Based on Prevention & Transparency ,center for international private Enterprise,2003.